

Distr.: General
12 May 2026
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام 2026

31 تموز/يوليه 2025 - 22 تموز/يوليه 2026

البند 7 (أ) من جدول الأعمال

الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال
التعاون الإنمائي الدولي: متابعة توصيات الجمعية العامة
والمجلس في مجال السياسات العامة

مكتب التنسيق الإنمائي

تقرير رئيسة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

موجز

بعد مرور ثماني سنوات على إنشاء نظام المُنسِّقين المُقيمين المعاد تنشيطه، أُثبتت العملية المخصصة والمستقلة في تنسيق التنمية قيمتها. فالْمُنسِّقون المُقيمون ومكاتبهم، العاملون في أكثر من 160 بلداً ومنطقة، يتولون دور القيادة المركزية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ويسهرون على مواءمة جهود أفرقة الأمم المتحدة القطرية مع الأولويات الوطنية، ويبسِّرون عملية إيجاد الحلول المتكاملة من حيث السياسات والتمويل، ويعزِّزون التجانس في وقت يشهد ضغوطاً عالمية غير مسبوقة. وفي عام 2025، أكّدت نسبة 93 في المائة من الحكومات المضيفة أنّ المُنسِّقين المُقيمين يوفرون قيادة معززة، وتلك نسبة تزيد بنحو 30 نقطة مئوية عن الرقم المسجّل في عام 2019.

وشهدت هياكل التنسيق التابعة لنظام المنسقين المقيمين تقدماً على عدة جبهات. فقد وضعت أفرقة الأمم المتحدة القطرية كلها تقارير عن النتائج، لتؤكد نسبة 79 في المائة من الحكومات المضيفة فعالية هذه التقارير في إظهار الأثر على المستوى القطري. واستمر نسق النّقد ضمن مجالات الأماكن المشتركة ومكاتب الدعم المشتركة واستراتيجيات تسيير الأعمال، حيث أصبح 57 في المائة من موظفي الأمم المتحدة يعملون داخل أماكن مشتركة. وظلّت التقييمات المستقلة والاستعراضات التي يُجريها مكتب خدمات الرقابة الداخلية كل ثلاث سنوات، تؤكد دائماً أداء نظام المنسقين المقيمين، حيث بلغت نسبة تنفيذ توصيات التّدقيق والتقييم 83 في المائة في عام 2025. وتلقى 14 من مكاتب المنسقين المقيمين دعماً في



مجال تنسيق القدرات الاحتياطية، فيما عمل مستشارو السلام والتنمية ومستشارو شؤون حقوق الإنسان على تعزيز الوقاية والحوكمة والنُهُج القائمة على الحقوق ضمن مختلف البيئات المعقّدة، وذلك على الرغم من عمليات تقليص التمويل التي قلّصت كثيراً من فرص الاستعانة بخدماتهم.

وفي ظلّ تزايد الطلب وتقلّص المساعدة الإنمائية وتغيّر طبيعة وجود الأمم المتحدة في البلدان، شرع نظام المنسقين المقيمين في عملية إعادة هيكلة منسّقة، استنار فيها بالمشاروات مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومع المنسقين المقيمين، وبالتقييمات المستقلة، التي تجربها جهات من بينها كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ومساوُ هذه العملية حدّدته أولويات أربع، هي: استكمال الأعمال المتبقية في إطار إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بموجب قرار الجمعية العامة 279/72؛ وتعزيز قيادة المنسقين المقيمين والمهام الأساسية لمكاتب المنسقين المقيمين في تلبية الاحتياجات الناشئة؛ وتكييف القدرات بحسب السياقات القطرية، مع إيلاء اهتمام خاص للدول الجزرية الصغيرة النامية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، وحالات الأزمات؛ وتزويد أفرقة الأمم المتحدة القطرية بقدرات جاهزة لمواكبة المستقبل ضمن مجالات البيانات والحلول الرقمية والابتكار.

وعملية إعادة الهيكلة تعمل على ثلاثة مستويات متعاضدة - هي المستوى القطري والمستوى الإقليمي ومستوى المقر - وكلّ ذلك ضمن حدود الميزانية الحالية لنظام المنسقين المقيمين. فعلى المستوى القطري، تُعزّز هذه العملية وظائف التنسيق الأساسية، وتزيد من نسبة الموظفين المحليين، وتُكثف هيكل التوظيف داخل مكاتب المنسقين المقيمين مع الاحتياجات المحددة لكل بلد، وذلك بتعزيز القدرات في مجالات التحليل الاقتصادي، وتمويل أهداف التنمية المستدامة، والتخطيط الاستراتيجي، والشراكات، والاتصالات. وعلى المستوى الإقليمي، سيعاد تنظيم أفرقة مكتب التنسيق الإنمائي من أجل تزويد مكاتب المنسقين المقيمين بدعم أسرع وأكثر استهدافاً، وتعزيز الأولويات دون الإقليمية، والمساعدة بشكل أفضل على جعل السياسات متجانسة، بما في ذلك سياسات تمويل أهداف التنمية المستدامة. وعلى مستوى المقر، سوف يقوم المكتب بتبسيط هيكله القيادي، وتوحيد قدراته في مجال البيانات والرقمنة، وتعزيز الرقابة على مستوى كبار المسؤولين، والمساءلة أمام الدول الأعضاء. وعلى المستويات الثلاثة كلّها، سوف تكون هذه التغييرات مسنودة بعملية مدروسة تجدد شباب القوى العاملة، وتسنّثر فيها وظائف المبتدئين بحصة أكبر.

ونتائج نظام المنسقين المقيمين في عام 2025 تُبرز تأثير النظام ومدى الحاجة الملحة لتوفير الموارد الكافية. إذ يواجه النظام فجوة تمويلية مستمرة ومتفاقمة: حيث لم يتجاوز إجمالي الإيرادات في عام 2025 مبلغ 236,1 مليون دولار، فيما كانت احتياجات الميزانية تبلغ 281,8 مليون دولار، وحيث سجّلت التبرعات تقلصاً لتصل إلى أدنى مستوى لها منذ إنشاء النظام.

وإعادة الهيكلة وتوفير التمويل الكافي القابل للتنبؤ به أمران يتكاملان، ولا يقصبي بعضهما البعض، في الاستجابة إلى ما تحتاجه الدول الأعضاء من نظام المنسقين المقيمين. والاستعراض الذي من المقرر أن تُجريه الجمعية العامة، في دورتها الحادية والثمانين، لنموذج تمويل النظام هو فرصة سانحة لمضاهاة المهام المطلوبة من النظام بما يناسبها من الموارد. ومع دخول خطة التنمية المستدامة لعام 2030 مرحلتها الحاسمة، يظلّ نظام المنسقين المقيمين بمثابة العمود الفقري الأساسي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، والأداة الحاسمة التي تستطيع تحقيق ما وعدت به مبادرة الأمم المتحدة 80، بل وسوف تحقّق هذه الوعود بالفعل.

أولا - مقدمة

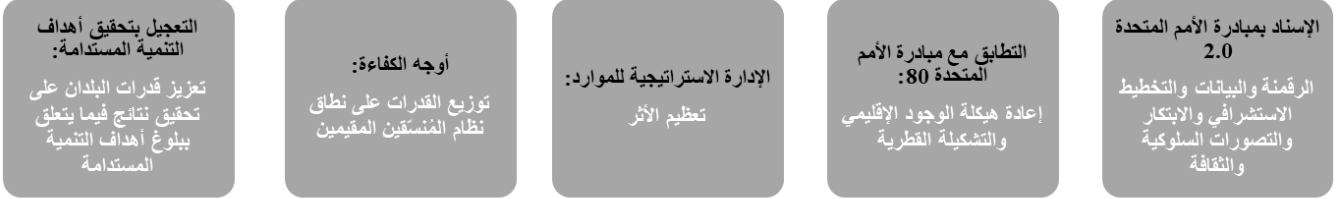
1 - التّحديات التي واجهتها تعددية الأطراف، وحالات الانخفاض الحاد في المساعدة الإنمائية الرسمية، وما انضاف إليهما من تصاعد في النزاعات والأزمات الإنسانية، أدى في عام 2025 إلى زعزعة مسارات التنمية الهشّة أصلاً، وإلى إبطاء نسق التقدم صوب بلوغ أهداف التنمية المستدامة. وقد عانت البلدان عبر العالم من أعباء ديون متزايدة ومن تفاوتات متفاقمة، في الوقت الذي ازدادت فيه الحاجة بإلحاح إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. أمّا البونُ بين الطموحات والنتائج فقد ظلّ شاسعاً، لا سيما بالنسبة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي هذا السياق العالمي، يتعرّض تمويل التنمية لضغوط هائلة. فقد تضافرت حالات من الانخفاض الحاد لاشتراكات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على خلق أزمة تمويلية حادة، مما اضطر المنظمة إلى اتّخاذ قرارات صعبة بشأن مدى حضورها وقدرتها على العمل عبر العالم. ومع زيادة تخصيص الموارد وتناقص التمويل الأساسي، أضحت الأمم المتحدة لا تملك القدرة على توزيع الموارد والخبرات بمرونة. والمخاطر الناجمة عن انخفاض مستوى التماسك والاستجابة في صلب منظومة الأمم المتحدة الإنمائية يزيد من الحاجة إلى إرساء نظام قوي للمُنسقين المقيمين يكفلُ التجانس والتنسيق وتحقيق الأثر المطلوب.

2 - وهناك كمّ هائل من الأدلة، المستمدة من التقييمات المستقلة ومن الاستقصاءات، يُبرز الجهود التي يبذلها نظام المنسقين المقيمين من أجل تنسيق وتعبئة الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على المستوى القطري. ودأبت الحكومات المضيفة على الإفادة بأنها تشعر بدرجة عالية من الرضا إزاء كل الجوانب الرئيسية من أداء المنسقين المقيمين. فالمنسقون المقيمون يُطابقون بين جهود الكيانات والأولويات الوطنية، ويُسهّلون إقامة الشراكات من أجل تعزيز الدعم الإنمائي، ويربطون بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي في حالات الأزمات، ويُعزّزون الشفافية والمساءلة عن النتائج، ويدفعون قدماً بأوجه الكفاءة على نطاق المنظومة. وقدرتهم على تعبئة الموارد تُضيف قيمة تفوق بكثير تكلفة التنسيق.

3 - وقد بلغ نظام المنسقين المقيمين ومكتب التنسيق الإنمائي، بعد مرور ثماني سنوات على إنشائهما، مرحلة من النُضج تستدعي إجراء تحديث هيكلي من أجل تقديم دعم أفضل لأفرقة الأمم المتحدة القطرية، والتعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وهذا التحديث مطلوب أيضاً في ظل تزايد الطلبات، وتناقص تمويل التنمية، والتحوّلات المستمرة في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما فيها التحوّلات الواردة في مبادرة الأمم المتحدة 80. وعملية إعادة الهيكلة التي شرع فيها نظام المنسقين المقيمين تُعَدّل الحضور القطري لمكتب التنسيق الإنمائي وللمُنسقين المقيمين على نحو يجسّد الدروس المستفادة والاحتياجات المتغيّرة، وذلك بالاعتماد على المشاورات مع الدول الأعضاء ومع المنسقين المقيمين، وعلى التقييمات المستقلة وتقييمات الموارد التي أُجريت طوال عام 2025 وحتى أوائل عام 2026 ضمن إطار جلسات عامة واجتماعات إقليمية وثنائية. وقد أعربت البلدان المضيفة والبلدان المانحة عن تأييدها القوي لإرساء نظام للمُنسقين المقيمين يتمتّع بسلطات أوسع وبمساءلة واضحة عن الموارد والنتائج، فيما استقرّ الرأي في المشاورات التي أُجريت عبر مختلف المناطق والسياقات القطرية - بما في ذلك ترتيبات مكاتب المنسقين المقيمين الذين يؤدون دوراً وحيداً ودوراً مزدوجاً وأدوار متعددة وترتيبات المكاتب المتعدّدة الأقطار - على أربع أولويات، هي: استكمال الأعمال المتبقية من إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بموجب قرار الجمعية العامة 279/72؛ وتعزيز قيادة المنسقين المقيمين والمهام الأساسية التي يضطلع بها مكتب المنسق المقيم؛ وتكثيف القدرات مع السياقات القطرية، مع إيلاء اهتمام خاص للدول الجزرية الصغيرة النامية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية

غير الساحلية، وحالات الأزمات؛ وإرساء أفرقة الأمم المتحدة القطرية بحيث تكون جاهزة لمواكبة تحديات المستقبل بالتكنولوجيات الحديثة. وعملية إعادة الهيكلة تهدف أيضاً إلى تعزيز قدرة نظام المنسقين المقيمين على توجيه الدعم المقدم من الأمم المتحدة نحو ترجمة الولايات الحكومية الدولية، بما فيها الولايات المعيارية، إلى إجراءات على المستوى القطري، وذلك من خلال حشد كيانات منظومة الأمم المتحدة حتى تقدم الدعم المتجانس ضمن مجال السياسات، وتعزيز الشراكات، وتمويل التنمية، بما في ذلك تعبئة الموارد المحلية، والقدرة على تحمل الديون، والتمويل المبتكر.

4 - وقد صُممت عملية إعادة الهيكلة بحيث تُعزّز القدرات على ثلاثة مستويات متعاضدة (انظر الشكل الأول)، ضمن إطار الميزانية الحالية لنظام المنسقين المقيمين وبما يتوافق تماماً مع قرار الجمعية العامة 279/72. فعلى المستوى القطري، يُعزّز الإطار المهام الأساسية ويُكيف هيكل الموظفين داخل مكتب المنسق المقيم ليتناسب مع احتياجات كل بلد وظروفه - بواسطة زيادة نسبة الموظفين الوطنيين وتحسين القدرات في مجالات تحليل البيانات والسياسات الاقتصادية، والتخطيط الاستراتيجي، وإقامة الشراكات، والاتصالات - وهو يُستكمل في ذلك بألية تعزيز القدرات الاحتياطية لدى مكتب التنسيق الإنمائي. وهذا من شأنه أن يُتيح لمكاتب المنسقين المقيمين أداء مهامها التنسيقية على نحو أفضل، ويدعم نطاق استجابة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية داخل البلدان. وعلى المستوى الإقليمي، سيعاد تنظيم أفرقة مكتب التنسيق الإنمائي بحيث تدعم العمليات القطرية بشكل أسرع وأكثر استهدافاً، وتتهض بالأولويات دون الإقليمية، وتوطّد القدرات على الاستفادة بشكل أفضل من الخبرات في مجال تمويل أهداف التنمية المستدامة، وتوجّه الخبرات المشتركة بين الركائز على المستوى الإقليمي. وفي المقر الرئيسي، سيقوم مكتب التنسيق الإنمائي بتبسيط عمل مكتب الأمين العام المساعد، وتحسين قدرات التنسيق من جل التعجيل ببلوغ أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز قدرة كبار المسؤولين على مراقبة أوجه الكفاءة من خلال الإبلاغ مباشرة إلى الأمين العام المساعد. وعلى المستويات الثلاثة كلاً، سوف تكون هذه الجهود مَسنودةً بعملية مدروسة تُجدّد شباب القوى العاملة، وتسنّأثر فيها وظائف المبتدئين بحصة أكبر. وتهدف هذه التدابير في مجموعها إلى تعزيز أداء نظام المنسقين المقيمين، وتقوية تأثير أفرقة الأمم المتحدة القطرية، والحفاظ على مرونة النظام وقدرته على النهوض بالولايات المنصوص عليها في القرار 279/72، وفي الاستعراضات الشاملة التي تجرى كل أربع سنوات، وفي التوجيهات السنوية الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي.



5 - وإعادة هيكلة نظام المنسقين المقيمين تأتي في أوانها. فمبادرة الأمم المتحدة 80، بما تنطوي عليه من تغييرات هيكلية جوهرية وإعادة تنظيم للبرامج، تقتضي من النظام أن يُكثف جهوده من أجل ترجمة هذه الطموحات إلى دعم متجانس فعال منسّق تقدّمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى الحكومات الوطنية. وتحسين استجابة المنظومة الإنمائية لاحتياجات وأولويات البلدان، من خلال إعادة هيكلة أفرقة الأمم المتحدة القطرية وإعادة هيكلة الوجود الإقليمي وفق إصلاحات عام 2018، يتطلّب أن يكون المنسقون المقيمون ومكاتبهم على استعداد أفضل من أجل مساعدة كيانات الأفرقة القطرية على توظيف خبراتها ومهاراتها في الوفاء بالأولويات والمعايير العالمية لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وهذا يعني الاستفادة من القدرات المتخصصة وغير المقيمة من خلال الآليات القائمة والجديدة - مثل الخبرات المتاحة عند الطلب، ومراكز المعرفة المشتركة، والمنصة الإقليمية للتكامل - مع العمل في الوقت نفسه على تنفيذ العمليات المرنة وتعبئة أدوات التمويل الداعمة، بدءاً من الصندوق المشترك من أجل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ووصولاً إلى التمويل الجماعي على المستوى القطري. وهذه التغييرات تظهر أيضاً في لحظة حاسمة بالنسبة للأمم المتحدة، حيث تم الإبلاغ في العام الماضي عن انخفاض بنسبة 23 في المائة المساعدة الإنمائية الرسمية. وهذا يعني أن كيانات الأمم المتحدة قد تُقلص من حضورها داخل البلدان، وهو

أمر حاصل في الوقت الراهن، لتركز بشكل أكبر على المنسقين المقيمين في التأكد من أن الحكومات ما زالت تحصل على الخبرات بغض النظر عن التقلبات المالية.

6 - وإعادة هيكلة مكتب التنسيق الإنمائي لا تستطيع بمفردها أن تستجيب بالكامل للطلب المتزايد على الدعم المقدم من المنسقين المقيمين أو للآثار المترتبة على تقلص موارد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الوقت الراهن. فمع تزايد حدة الصعوبات العالمية وتبلور نتائج مبادرة الأمم المتحدة 80، يظل الدعم السياسي القوي والأسس المالية المتينة حاسمين في إرساء نظام فعال للمنسقين المقيمين. والنقص المستمر في تمويل هذا النظام يقوّض قدرة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على تنفيذ إصلاحات عام 2018 بالكامل وتحقيق طموحات مبادرة الأمم المتحدة 80. وعدم كفاية الدعم الذي تقدّمه مكاتب المنسقين المقيمين على المستوى القطري يحدّ من قدرة نظام المنسقين المقيمين على تعبئة الموارد من خلال آليات التمويل الجماعي. ورغم أن الجمعية العامة قد وقرت، في قرارها 258/79 ألف، دعماً هاماً من الميزانية العادية، فإنّ تراجع التبرعات ما زال يقوّض الهياكل الأساسية للتنسيق التي يقوم عليها التّجانس على نطاق منظومة الأمم المتحدة. لذلك، لا يزال من الضروري توفير قاعدة تمويل أكثر استدامة بالنسبة لنظام المنسقين المقيمين.

ثانياً - القيادة على المستويات القطري والإقليمي والعالمي: تعزيز قدرات نظام المنسقين المقيمين لتحقيق نتائج التنمية المستدامة

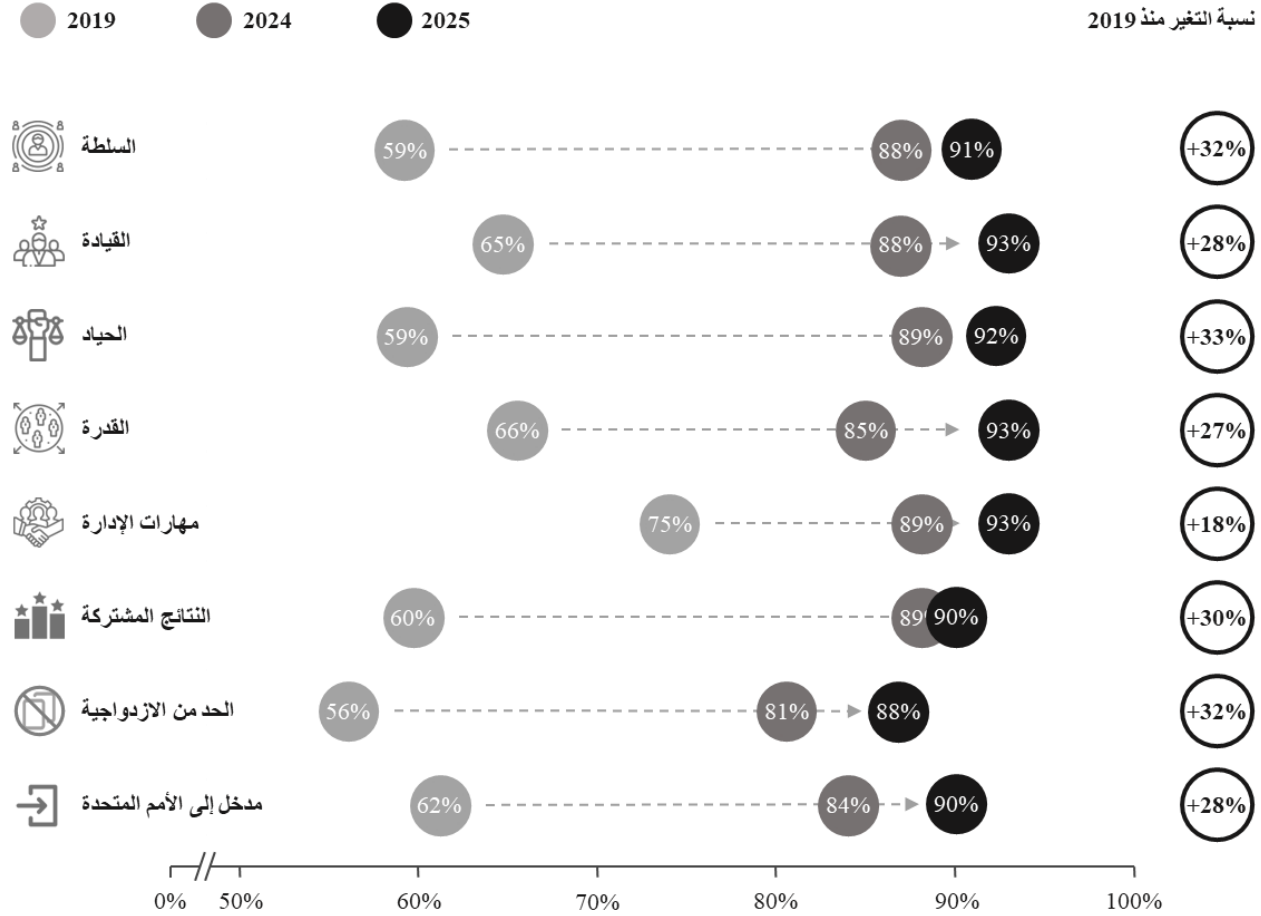
ألف - القيادة المعززة للمنسق المقيم/مكتب المنسق المقيم

1 - تمنح المنسق المقيم بالمهارات المتنوعة والفعالة اللازمة لقيادة أفرقة الأمم المتحدة القطرية في تقديم استجابات موجهة لخدمة الأولويات القطرية

7 - من المنجزات المستهدفة الرئيسية لإصلاحات عام 2018 وجود قيادة متنوّعة ذات كفاءة عالية لدى المنسقين المقيمين. ففي عام 2025، بلغت الرضا لدى الحكومة المضيفة أعلى مستوياته منذ الإصلاح (انظر الشكل الثاني)، حيث أفاد أكثر من 90 في المائة من هذه الحكومات بتحسّن قيادة المنسقين المقيمين ونزاهتهم وسلطتهم وقدرتهم على التنسيق. ويشمل ذلك ارتفاع نسبة الإقرار بأنّ المنسقين يمثلون نقاط دخول فعّالة في الوصول إلى منظومة الأمم المتحدة، حيث ارتفعت هذه النسبة من 62 في المائة في عام 2019 إلى 90 في المائة في عام 2025. وتعكس هذه المكاسب الاستثمار في توظيف قادة من ذوي الكفاءات والتنوّع على مستوى منظومة الأمم المتحدة ومن خارجها، الذي عزّزه الدعم المخصّص لتنمية القدرات القيادية المقدم من مكتب التنسيق الإنمائي.

الشكل الثاني

الحكومات المضيفة التي أبلغت بأن المنسقين المقيمين قد كثفوا أو زادوا من الدعم المقدم بشأن المجالات الرئيسية، مقارنةً بالفترة التي سبقت إصلاحات عام 2019



المصدر: الاستقصاء الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لآراء الحكومات المضيفة، 2019-2025.

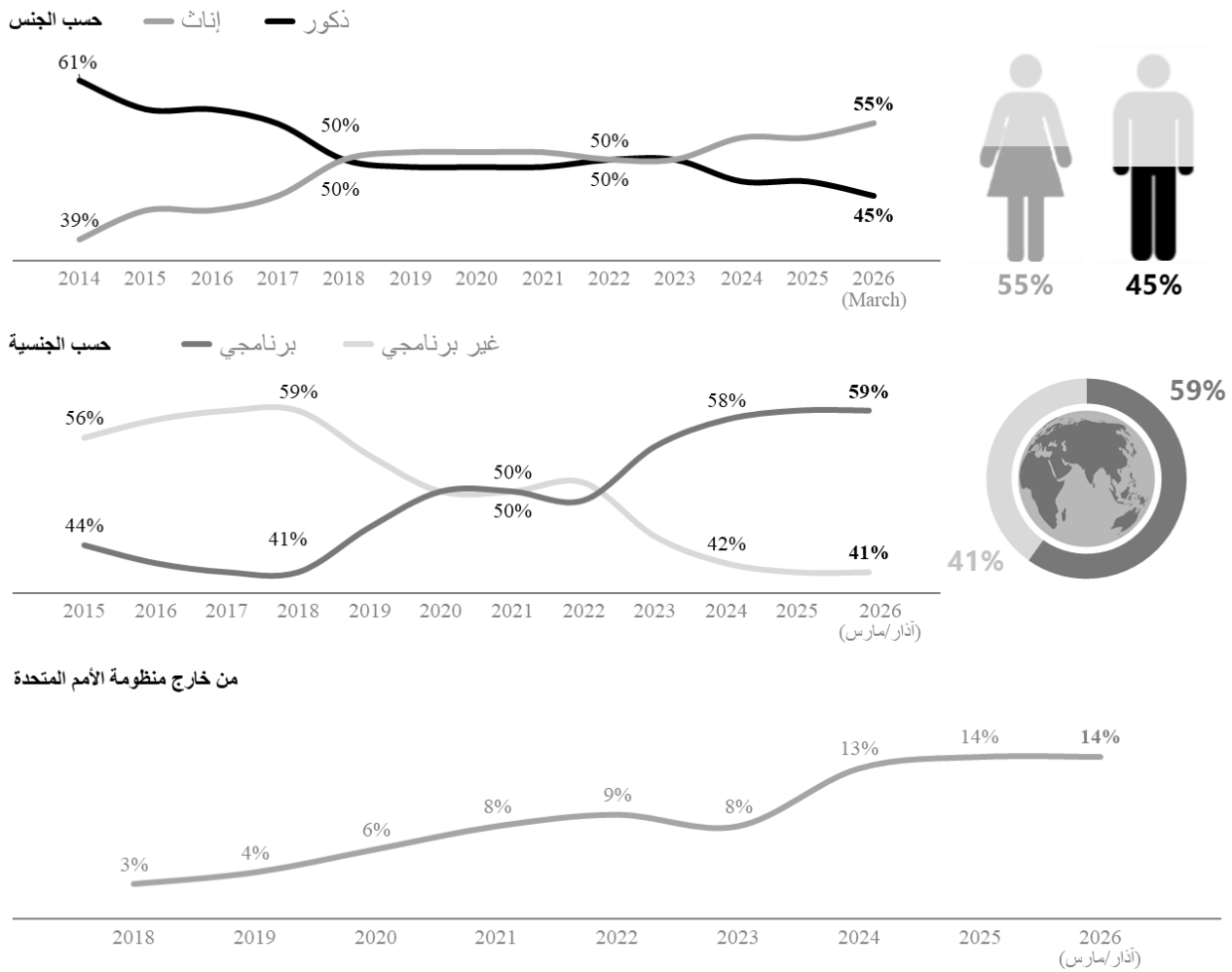
8 - ويعكس هذا المستوى من الأداء وجود أنظمة قوية في مجال اختيار الموظفين وإدارة أداؤهم، تم وضعها في أعقاب الإصلاح. فعقب توقّف مؤقت في عام 2024، بسبب نقص التمويل، استطاع مكتب التنسيق الإنمائي، بفضل جهود إعادة ترتيب أولويات الموارد، أن يستأنف في عام 2025 الاستفادة من قوائم المواهب المرشحة لشغل وظيفة المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية، حيث استقطب 570 مرشحاً. وفي عام 2025، تمكّن من خفض نسبة الشواغر ضمن مناصب المنسقين المقيمين إلى مستوى 8 في المائة فقط من إجمالي الطاقم، وذلك بفضل متانة قوائم المواهب المتاحة وإعطاء الأولوية عمداً لاستمرارية القيادة. وخلال فترات الانتقال، حرصت كيانات الأمم المتحدة على استمرارية وفعالية القيادة حيث جعلت كبار ممثلي أفرقة الأمم المتحدة القطرية جاهزين لتولي مهام المنسقين المقيمين المؤقتين.

9 - وطاقم المنسقين المقيمين ظلّ يزداد تنوعاً منذ عام 2019. ففي آذار/مارس 2026، شكّل العنصر النسائي نسبة 55 في المائة من المنسقين المقيمين، فيما كانت نسبة 59 في المائة من المنسقين من البلدان المستفيدة من البرامج. ويضم هذا الطاقم حالياً منسقين من 27 كياناً تابعاً للأمم المتحدة، في مقابل 17 كياناً

قبل الإصلاح. وأكثر من نصفهم (54 في المائة) منسّقون مقيمون لأول مرة، يجلبون معهم مهارات وخبرات جديدة تواكب تحديات الحاضر والمستقبل (انظر الشكل الثالث). ومع ذلك، لا تزال هناك فجوات هيكلية. فالحاجة إلى زيادة التتوّع في الجنسيات، وجذب المواهب الخارجية، وخفض متوسط أعمار طاقم هؤلاء الموظفين (الذي يبلغ حالياً حوالي 57 عاماً)، تبرز أهمية الاستثمار باستمرار في تجديد الأجيال وتنمية المواهب. بيد أنّ الموارد المحدودة تحول دون إحراز تقدّم بهذا الشأن.

الشكل الثالث

كوكبة المنسقين المقيمين اليوم



المصدر: مكتب التنسيق الإنمائي، آذار/مارس 2026.

10 - وأداء المنسقين المقيمين يلقي الدعم والإدارة من خلال الإرشاد والمساعدة الاستشارية، وعلى ضوء الملاحظات الواردة من الحكومات المضيفة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والمديرين الإقليميين لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ويتم استكمال هذا النهج بواسطة التطوير المستمر للمهارات القيادية، الذي يشمل التدريب والإرشاد وتبادل وجهات النظر بين الأقران. ويخضع الأداء للتقييم المنهجي، وذلك يُساعد على اتخاذ القرارات المتعلقة بتطوير قدرات المنسقين المقيمين ونشرهم، ويضمن الحفاظ على مستويات

قيادية عالية تتوافق مع احتياجات البلدان. ووجود قاعدة تمويلية قائمة على مزيد الاستدامة والقابلية للتنبؤ بها من شأنه أن يتيح الاستثمار، بقدر أكبر من الاتساق والقوة، في التدريب على القيادة والإدارة، وذلك يعزز جودة الدعم المقدم على نطاق المنظومة بشأن القيادة.

11 - واليوم هناك 28 بلدا يتلقى الدعم من منسقين مقيمين يضطلعون بمهام إما مزدوجة أو ثلاثية، من بينهم 19 منسقا مقيما/منسقا للشؤون الإنسانية و 9 نواب للممثل الخاص للأمين العام/المنسقين المقيمين/منسقي الإنسانية أو من يعادلهم في الرتبة. وضمن سياق البعثات، يتم تقاسم تكاليف القيادة في تولي مهام نواب الممثل الخاص للأمين العام/المنسقين المقيمين/منسقي الشؤون الإنسانية، حيث تتحمل البعثات نسبة 50 في المائة من هذه التكاليف. إلا أنه عقب إغلاق البعثات، يتحمل نظام المنسقين المقيمين هذه التكاليف كاملة، بما في ذلك ضمن السياقات الإنسانية. فإغلاق البعثة السياسية الخاصة في العراق عام 2025، وعمليات سحب البعثات التي جرت مؤخرا في كل من مالي والسودان على سبيل المثال، تسببت فعليا في مضاعفة حصة النظام من تكاليف القيادة في هذه السياقات. وعلاوة على ذلك، أدى سحب قدرات البعثات إلى زيادة الأعباء العائدة على عاتق مكاتب المنسقين المقيمين، مما استلزم من مكتب التنسيق الإنمائي أن يعزز الدعم المقدم إلى المنسقين المقيمين. ويشهد نظام المنسقين المقيمين أيضا طلباً متزايداً في البلدان الثمانية التي أكدت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات خروجها من الهيكل الدولي لتنسيق العمل الإنساني. وهذه المسؤوليات الإضافية تم استيعابها حتى الآن بواسطة الموارد المتاحة لمكتب المنسق المقيم.

12 - وسيكون يتعين تزويد المنسقين المقيمين بالموارد والمهارات اللازمة لتلبية الاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء ولتوجيه استجابات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وفي إطار عملية إعادة هيكلة نظام المنسقين المقيمين، سوف يصبح هؤلاء أكثر قدرة على حشد أفرقة الأمم المتحدة القطرية حول الاحتياجات الوطنية من أجل النهوض بالاستجابات المتكاملة من حيث السياسات والبرامج، اللازمة للتعبيل ببلوغ أهداف التنمية المستدامة، وذلك على نحو ما طلبته الجمعية العامة في قرارها 279/72. وسوف يواصلون تبني الابتكار والتكثيف من جهودهم للاستفادة من البيانات والحلول الرقمية والتخطيط الاستراتيجي الذي يُثري عملية صنع القرار. وسوف يتعين الاهتمام بدورهم في العمل مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية من أجل إيجاد الفرص لتمويل أهداف التنمية المستدامة، ودورهم في جمع الأطراف المعنية على الانخراط في تشكيلة من مبادرات تمويل هذه الأهداف، وفي إقامة الشراكات. وسيكون المنسقون المقيمون وفي واجهة القيادة داخل البلد من أجل تنفيذ الإصلاحات التي أتت بها مبادرة الأمم المتحدة 80، حيث سيشكلون بؤرة الطرائق والأساليب الجديدة في العمل، التي ما فتئت تظهر.

2 - تمتع مكتب المنسق المقيم بقدرات فعالة تدعم جهود وأثر المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية

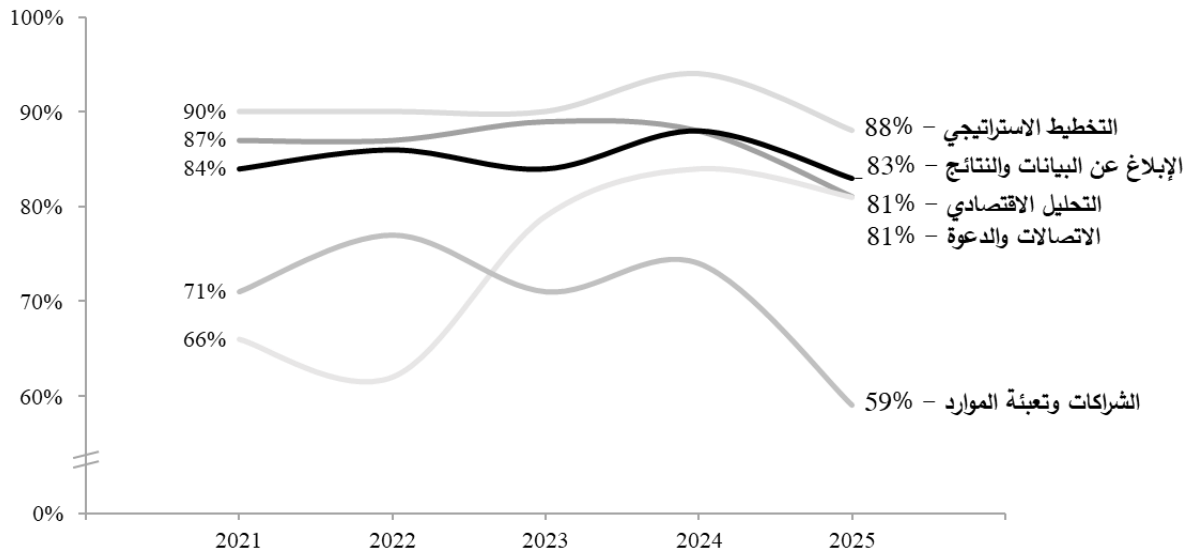
13 - منذ عام 2019، كانت المهام الخمس الأساسية التي تؤديها مكاتب المنسقين المقيمين كفيلاً بأن تستفيد البلدان المضيفة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية من الدعم التنسيقي الأساسي ضمن المجالات الرئيسية التي تحقق أهداف التنمية المستدامة. ويشمل ذلك التخطيط الاستراتيجي الذي يساعد على في تبين احتياجات الحكومات الوطنية وأولوياتها التي تتيح للأفرقة القطرية صياغة استجابة متجانسة، وإجراء التحليل الاقتصادي الذي يساعد في تقييم الوضع العام، ودعم الإجراءات الرامية إلى تمويل أهداف التنمية المستدامة، وتقديم التقارير عن البيانات والنتائج حتى تقوم عملية صنع القرار والإجراءات على قاعدة من الأدلة المتينة،

وإقامة الشراكات التي تتيح الاستفادة مما تتيحه الجهات المعنية من موارد لتحقيق تلك الأهداف، وإجراء الاتصالات من أجل الإبلاغ بوضوح عن النتائج وإشراك الشركاء.

14 - وقد أسهمت هذه المهام في مواءمة دعم فريق الأمم المتحدة القطري مع الأولويات الوطنية، وفي الدفع قُدماً بالحلول المشتركة المتعلقة بالسياسات والتمويل، وحشد الشركاء والتمويل لفائدة الفريق القطري، ومساعدة كيانات الفريق القطري على العمل معاً وإنجاز الولايات الجماعية والولايات الموكلة لكل كيان، وذلك وفق ما يتماشى مع توقعات الحكومات الوطنية. وعلى الرغم من التقلبات التي شهدتها السنوات الماضية، واصل أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية، في عام 2025، منح مكتب المنسق المقيم تقييماً إيجابياً للغاية من حيث الفعالية (انظر الشكل الرابع). ولا بُدَّ من مواصلة التّقدم في تنفيذ التحولات الرئيسية لأجل التعجيل ببلوغ أهداف التنمية المستدامة، والاستفادة في ذلك من عوامل التمكين الأربعة التالية: إصلاح الأطر السياساتية والتنظيمية؛ ودعوة الأطراف المعنية للانخراط في تشكيلة من التمويل الابتكاري؛ والتعرّف على فرص الجاهزية لدخول الأسواق؛ وبناء القدرات الوطنية⁽¹⁾.

الشكل الرابع

تصنيفات أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية للدعم المقدم من مكاتب المنسقين المقيمين

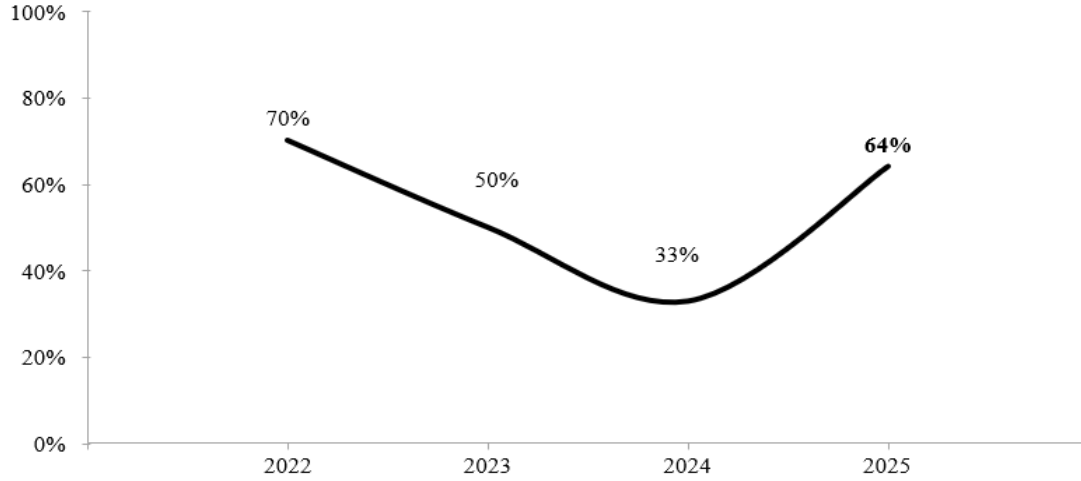


المصدر: الاستقصاء الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لأراء أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية، 2025-2021.

(1) انظر: <https://unsdg.un.org/resources/six-transitions-investment-pathways-deliver-sdgs>.

الشكل الخامس

مكاتب المنسقين المقيمين التي لديها ملاك كامل من الموظفين المزودين بالقدرات الفنية الأساسية



المصدر: مكتب التنسيق الإنمائي، نيسان/أبريل 2025.

15 - والانخفاض في درجات التقييم التي منحتها أفرقة الأمم المتحدة القطرية لعنصري الشراكة وتعبئة الموارد يعكس البيئة المالية المقيدة عموماً في عام 2025، التي تسببت في انخفاض الموارد المتاحة وزيادة حدة المنافسة. أما التغيرات الطفيفة في التقييمات الإجمالية، التي تميل مع ذلك إلى الانخفاض قليلاً، فهي ربما تعكس تأثير تخفيضات التمويل على عدد مكاتب المنسقين المقيمين التي تم تزويدها بكامل طاقمها الوظيفي منذ عام 2022. وقد كان التأثير متناسباً مع القدرات المدودة. وفي عام 2025، ارتفعت نسبة مكاتب المنسقين المقيمين المزودة بكامل طاقمها، ويعود الفضل في ذلك جزئياً إلى سلطة الالتزام⁽²⁾ البالغة 53 مليون دولار التي أتاحت مزيداً من الأمن المالي (انظر الشكل الخامس). ولكن رغم ارتفاع تلك النسبة من 33 في المائة في عام 2024 إلى 64 في المائة في عام 2025، لا يزال مكتبان اثنان تقريباً، من كل خمسة مكاتب للمنسقين المقيمين، يفتقران إلى الملاك الوظيفي الكامل، وهو ما يحد من قدرة تلك المكاتب على الاستجابة بفعالية لاحتياجات أفرقة الأمم المتحدة القطرية واحتياجات الحكومات.

16 - ولاستكمال القدرات التنسيقية الأساسية التي تهدف إلى تكييف الدعم مع السياقات المختلفة للبلدان، غالباً ما تضم مكاتب المنسقين المقيمين خبراء استشاريين متخصصين. وهذا يتيح للكيانات التي تمتلك الخبرات اللازمة أن تقدم الدعم من دون الحاجة إلى إنشاء مكتب. فالعمل يُنفَّذ بشكل مستقل عن مكاتب المنسقين المقيمين، وبما يتماشى مع ولايات الموكلة إلى الكيانات التي تنتمي إليها تلك الخبرات. وفي عام 2025، تم نشر 203 من هذه القدرات على الصعيد العالمي، ومن خلال طائفة من الشراكات، مثل البرنامج المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، والمركز المعني بتنسيق الحلول للنزوح الداخلي.

(2) منحتها الجمعية العامة في عام 2024 بموجب القرار 258/79 ألف، وتم تجديدها في عام 2025.

17 - والقدرات المتخصصة، مثل مستشاري الشؤون الجنسانية، ومنسقي المنظومات الغذائية، ومستشاري المخاطر والقدرة على الصمود، والخبراء في مجال الحلول الدائمة، أسهمت في تعزيز أفرقة الأمم المتحدة القطرية في كل من جمهورية لاو والصومال وغانا والكاميرون، من خلال تنسيق الدعم المقدم للمنظومات الغذائية؛ وفي جمهورية فنزويلا البوليفارية، من خلال دمج الالتزامات العالمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين ضمن الأولويات الوطنية والعمل عن كثب مع الحكومة؛ وفي موزامبيق وباكستان، من خلال التكامل بين جهود التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه وبين دعم القدرة على الصمود الاقتصادي. واستفادت مكاتب المنسقين المقيمين أيضاً من القدرات الإضافية التي وفّرها 328 متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة (111 متطوعاً وطنياً و 217 متطوعاً دولياً) و 38 موظفاً من الموظفين الفنيين المبتدئين، الذين قَدّموا الدعم ضمن مجالات التخطيط والتحليل وإقامة الشراكات وتنفيذ العمليات. وفي تشاد والنيجر ونيجيريا وهايتي، قَدّم متطوعو الأمم المتحدة الوطنيون من ذوي الإعاقة إسهامات ضمن مجالات البيانات والاتصالات والرصد وإدماج ذوي الإعاقة.

18 - وقدم مستشارو السلام والتنمية (34 مستشاراً دولياً و 28 مستشاراً وطنياً في عام 2025) الدعم لجهود تحقيق التنمية المستدامة التي تبذلها أفرقة الأمم المتحدة القطرية في البيئات المعقّدة، وقدموا مساهمات ملحوظة في موريتانيا، حيث أسهموا في صياغة استراتيجية وقائية بقيادة وطنية، وفي إقامة شراكات مع البنك الدولي والاتحاد الأوروبي وبنك التنمية الأفريقي؛ وفي غواتيمالا، حيث ساعدوا على دمج تدابير الوقاية ضمن عملية تقرير السياسات، وبرامج الشباب، والاستراتيجيات والسياسات الرامية إلى مكافحة العنف الجنساني والعنف الانتخابي. وبالمثل، ساعد مستشارو شؤون حقوق الإنسان في ترجمة المعايير العالمية إلى إجراءات وطنية في بابوا غينيا الجديدة، حيث قَدّموا الدعم للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف الجنساني؛ وفي الجبل الأسود، حيث أسهموا في صياغة التوجيهات الصادرة عن النيابة العامة بشأن جرائم الكراهية. ومع ذلك، واجهت هذه البرامج في عام 2025 تخفيضات كبيرة في التمويل، مما أثر على مكاتب المنسقين المقيمين وعلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية، كليهما. وشهدت عمليات إيفاد مستشاري السلام والتنمية على الصعيد الدولي انخفاضاً بنسبة 50 في المائة⁽³⁾ مقارنة بعام 2024، وانخفضت عمليات إيفاد مستشاري شؤون حقوق الإنسان من 42 بلداً في عام 2024 إلى 36 بلداً في عام 2025.

19 - ومع تقلص حضور منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بسبب تخفيضات التمويل، سوف يتم الاعتماد على مكاتب المنسقين المقيمين في توفير الخبرات من مختلف أجزاء المنظومة لسدّ هذه الثغرات. وضمن هذه السياقات، ليس بوسع نظام المنسقين المقيمين، ولا ينبغي له، أن يحلّ محلّ الوكالات في إنجاز الولايات أو في أداء مهام التنفيذ، بل هو يتيح الاستفادة من الخبرات المتوفرة على نطاق المنظومة ويُنسّقها على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي، بما يضمن الاستمرارية والاتساق وتحقيق النتائج. وهذا يتطلب آليات قوية تتيح للمنسقين المقيمين استغلال المعارف والخبرات بأهداف التنمية المستدامة لتعزيز تنفيذ أولويات إطار التعاون، ولا سيما المعارف والخبراء المتاحة لدى الوكالات المتخصصة والكيانات غير المقيمة والمكاتب الإقليمية. واستطاع نظام المنسقين المقيمين حتى الآن أن يُعزّز الدعم على تنسيق القدرات الاحتياطية من أجل الاستجابة لاحتياجات البلدان التي تعاني من أزمات، والبلدان التي تشهد تحولات في البعثات، وغيرها من السياقات المعقّدة.

(3) 26 مستشاراً دولياً و 28 مستشاراً وطنياً بحلول نهاية عام 2025، في مقابل 61 مستشاراً دولياً و 48 مستشاراً وطنياً في عام 2024.

20 - وفي عام 2025، تم توفير الدعم الخاص بتنسيق القدرات الاحتياطية إلى 14 مكتباً من مكاتب المنسقين المقيمين، وإلى الفريق الإقليمي للدول العربية التابع لمكتب التنسيق الإنمائي. وفي بوركينافاسو والنيجر وأوكرانيا واليمن، وفّر هذا الدعم قدرات مؤقتة بالغة الأهمية لمكاتب المنسقين المقيمين. وفي هندوراس، ساعد على إعداد إطار التعاون في موعده. وفي العراق والصومال، ساعد موظفون الاحتياط على إدخال تعديلات على مهام فريق الأمم المتحدة القطري عقب العمليات الانتقالية التي مرّت بها بعثات الأمم المتحدة. والطلب على الدعم بالقدرات الاحتياطية في عام 2025 تجاوز بكثير القدرات المتاحة، مما استلزم إعادة ترتيب الأولويات باستمرار. وهذا النقص له تداعيات تشغيلية مباشرة قد تضعف القدرة على دعم الحكومات، وتحد من تماسك البرامج، وتتسبب في إخفاقات على مستوى التنسيق.

21 - وعملية إعادة هيكلة نظام المنسقين المقيمين تستجيب لهذا الواقع من خلال مواءمة قدرات مكتب المنسق المقيم بشكل أفضل مع المهارات الأساسية المطلوبة داخل البلد من أجل دعم التنمية المستدامة. وهي مصمّمة لتوفير مرونة أكبر في الوصول إلى الخبرات المتاحة على مستوى المنظومة. كما أنّها تعزّز قدرة مكاتب المنسقين المقيمين على الاستفادة من الخبرات في مجال تمويل أهداف التنمية المستدامة، وعلى إقامة الشراكات، واتساق السياسات، وتخطيط التنمية، وإجراء الاتصالات، والقيام بمهام الإبلاغ، من أجل زيادة تعزيز المساءلة والشفافية. وسيتميّز نظام المنسقين المقيمين، بعد إعادة هيكلته، بقدرة أكبر على تكيف القدرات مع السياقات القطرية، مثل الاحتياجات الإنمائية الخاصة لأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان التي تواجه بيئات معقّدة. وفي الوقت نفسه، تهدف عملية إعادة الهيكلة إلى تعزيز القدرات الحيوية في مجالات الابتكار والبيانات والرقمنة والتخطيط الاستراتيجي، وذلك من أجل الحرص على أن يكون النظام متهيئاً بشكل أفضل لتلبية الاحتياجات المتغيرة لخطة عام 2023. ولكن عملية إعادة الهيكلة بمفردها لا تستطيع أن تعوّض عن فقدان القدرات، أو أن تلبّي بالكامل الطلب المتزايد في ظل غياب التمويل الكافي القابل للتنبؤ به.

باء - تعزيز التنسيق الإنمائي على الصعيد الإقليمي

22 - يتلقى المنسقون المقيمون ومكاتبهم يومياً الدعم والتوجيه والإشراف من الأفرقة الإقليمية التابعة لمكتب التنسيق الإنمائي والموجودة في كل من عمان، وبانكوك، واسطنبول، وبتريكا، وبنما سيتي، وأديس أبابا⁽⁴⁾. ففي عام 2025، ساعد الدعم الذي قدمته هذه الأفرقة المنسقين المقيمين في الحفاظ على تماسك العروض المقدّمة للأمم المتحدة عبر ربط الأولويات الوطنية بالتمويل والخبرات، وفي مساعدة الحكومات على التعامل مع المخاطر العابرة للحدود، وتوفير الدعم بالقدرات لاحتياطية عند الحاجة.

23 - وساعدت الأفرقة الإقليمية التابعة لمكتب التنسيق الإنمائي مكاتب المنسقين المقيمين على صياغة أطر التعاون، لتيسّر بذلك تبادل الخبرات بين مكاتب المنسقين المقيمين، والتفاعل مع التوجيهات الصادرة عن مجموعات دعم الأقران⁽⁵⁾، وتحسين التخطيط الاستباقي، والدقة في التحليل، والتوافق مع الاحتياجات والأنظمة الوطنية، وترجمة الأولويات إلى نتائج قابلة للتنفيذ. ففي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أسهم دعم الأقران في تحسين موثوقية البيانات لدى 25 من مكاتب المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة

(4) بما في ذلك المكاتب الفرعية في داكار ولوساكا التي تقدم الدعم إلى 54 بلداً في أفريقيا.

(5) مجموعة دعم الأقران عبارة عن آلية مشتركة بين الوكالات يقودها المديرون الإقليميون لمكتب التنسيق الإنمائي، وتقوم بدعم عملية تصميم إطار التعاون داخل البلد وضمان جودته.

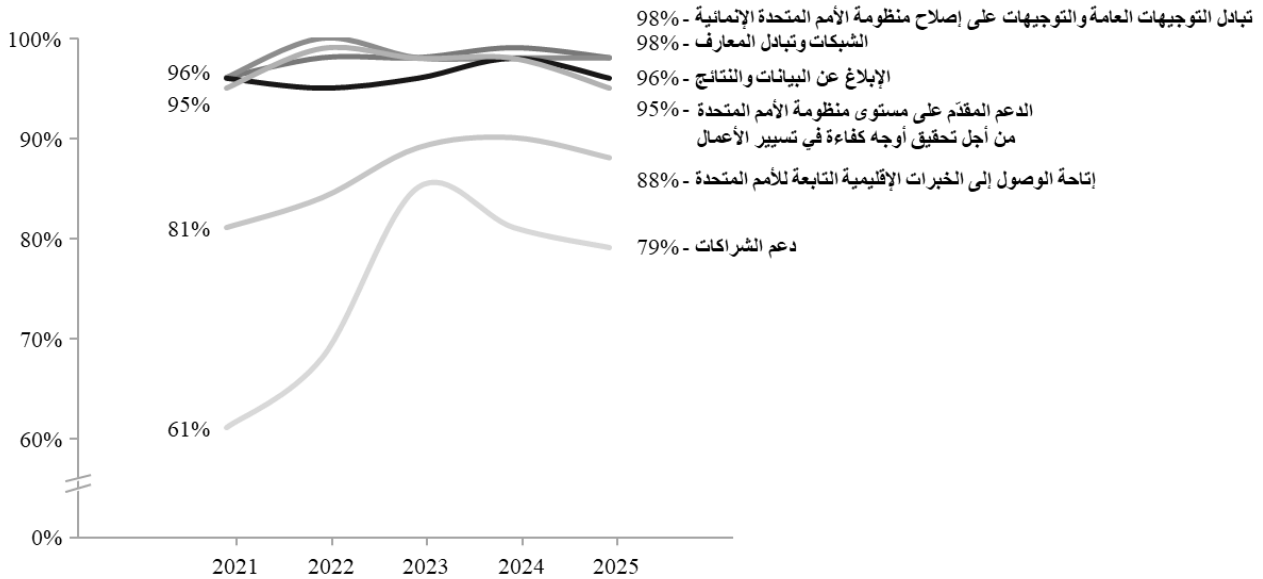
القطرية. وفي الدول العربية، ساعد هذا الدعم على وضع استراتيجية إقليمية لإدماج منظور الإعاقة ضمن التحليلات القطرية المشتركة وأطر التعاون. وفي أفريقيا، ربط تنفيذ إطار التعاون بدورات الميزانية الوطنية وأطر التمويل الوطنية المتكاملة. وساعدت الأفرقة الإقليمية أيضا المنسقين المقيمين في 25 دولة على ترجمة أولويات إطار التعاون إلى مقترحات جاهزة للتمويل في أفريقيا، وإلى شراكات أكثر تنظيماً مع شركاء من مجلس التعاون الخليجي بالدول العربية. ومع تقاوم المخاطر العابرة للحدود، ساعد الفريق الإقليمي في أفريقيا في التوسط لبرنامج إقليمي بشأن الاستثمارات الإقليمية ينفذه بنك التنمية الأفريقي، ويتماشى مع ضرورة التعجيل ببلوغ خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فيما ساعد الفريق الإقليمي في أمريكا اللاتينية والكاريبي على وضع استجابة لديناميات الهجرة على الحدود بين الجمهورية الدومينيكية وهايتي. كما قدمت الأفرقة الإقليمية دعماً حاسماً للمُنسقين المقيمين من خلال توفير الدعم بالقدرة الاحتياطية عند اندلاع الأزمات أو استمرارها أو تفاقمها.

24 - والتعليقات الواردة من مكاتب المنسقين المقيمين، والتقييمات المستقلة، أظهرت الأهمية التي تكتسبها الأفرقة الإقليمية التابعة لمكتب التنسيق الإنمائي. فقد أشار الاستعراض الذي أجره مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عام 2023 إلى فعالية هذه المبادرات في تقديم توجيهات استراتيجية مخصصة للمُنسقين المقيمين، وفي دعم منصات التعاون الإقليمية، وتحسين فرص الحصول على الخبرات⁽⁶⁾. وظلت درجة رضا المنسقين المقيمين ثابتة على مدى السنوات الخمس الماضية، على الرغم من بعض التقلبات (انظر الشكل السادس).

الشكل السادس

درجات التقييم التي منحتها مكاتب المنسقين المقيمين إلى الدعم المقدم من الأفرقة الإقليمية التابعة لمكتب التنسيق الإنمائي

المصدر: استقصاء نظام إدارة المعلومات، 2021-2025.



25 - وأكد مكتب خدمات الرقابة الداخلية، في الاستعراض الذي أجره، على أنّ الأفرقة الإقليمية التابعة لمكتب التنسيق الإنمائي ما زالت تعتمد على ترتيبات توظيف غير مستدامة، منها ترتيبات الموظفين المؤقتين

والموظفين المُعَارين ومتطوعي الأمم المتحدة، الأمر الذي يضاعف من قدرتها على الربط بين الخبرات الإقليمية والاحتياجات على المستوى القطري. وعملية إعادة هيكلة نظام المنسقين المقيمين تُعالج هذه المسألة بشكل مباشر من خلال توفير دعم أكثر ملاءمة واستقراراً على المستوى الإقليمي. أما الأفرقة الإقليمية فهي تجني من التكنولوجيات الحديثة مكاسب في الكفاءة تضمن الجودة والدعم الاستشاري في إطار التعاون. وعلى هذا الأساس، تهدف عملية إعادة الهيكلة إلى توخي قدر أكبر من المنهجية في دمج النهج القائمة على البيانات والرقمنة والابتكار، بما يفضي إلى تبسيط الإجراءات، وتخفيف الأعباء الإدارية، وتوجيه الموارد نحو تقديم الدعم الاستراتيجي للبلدان. والنتيجة ينبغي أن تكون إحلال المزيد من الفعالية والتأثير على المستوى الإقليمي، وإن كان لا بدّ من العمل في هذا المستوى ضمن إطار هيكل إقليمي ما زال يتسم بالتشظي.

26 - وعلى ضوء إصلاحات عام 2018، تهدف إعادة هيكلة الوجود الإقليمي، في إطار مبادرة الأمم المتحدة 80، إلى سدّ الفجوة بين القدرات الإقليمية والتأثير على المستوى القطري، وذلك من خلال توحيد الخبرات الإقليمية وجعلها في متناول الجميع. أما عملية إعادة هيكلة نظام المنسقين المقيمين فهي تعزّز هذا التوجّه من خلال إرساء قدرات مكتب التنسيق الإنمائي الإقليمية على قاعدة النتائج الإنمائية في المستويين القطري والإقليمي، وتعزيز الأفرقة حتى تدعم بشكل أفضل المزيد من المنسقين المقيمين، وتوطّد المشاركة على الصعيد دون الإقليمي، وتُعالج التحديات العابرة للحدود، وتستفيد من فرص التمويل الإقليمية. ونظام المنسقين المقيمين على المستوى الإقليمي سوف يتم تعزيزه حتى يساعد في تحديد أوجه التآزر بين كيانات الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك من خلال الدعم الذي تقدّمه هذه الكيانات إلى آليات التنسيق الإقليمي.

27 - وفي الوقت نفسه، يبحث مكتب التنسيق الإنمائي إمكانية اشترك المديرين الإقليميين والأفرقة الإقليمية في أماكن العمل مع اللجان الاقتصادية الإقليمية، وفقاً لما دعا إليه الأمين العام في تقريره بشأن مبادرة الأمم المتحدة 80 وإحداث تحولات جذرية (A/80/392). ويُشير التحليل الأولي إلى ضرورة الأخذ بنهج متعدد المستويات، قوامه: إعطاء الأولوية للاشتراك مادياً في موقع واحد حيثما أمكن، مع وضع ترتيبات افتراضية منظمة في جميع المناطق. وأفرقة مكتب التنسيق الإنمائي في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ - التي تشترك بالفعل في أماكن العمل مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ منذ عام 2019 - تقدّم نموذجاً متيناً للتوسّع. أما أساليب العمل الافتراضية والمختلطة التي يجري بحثها فهي تشمل تبادل موظفي الاتصال، ومسارات التعاون الرسمي بين المنسقين المقيمين واللجان الاقتصادية الإقليمية الهادفة إلى تقوية الصلة بين الاحتياجات على المستوى القطري والقدرات الإقليمية. ونحن سوف نواصل التشاور مع الدول الأعضاء من أجل استطلاع رأيها بشأن هذا العنصر.

جيم - تعزيز دعم التنسيق الإنمائي على الصعيد العالمي

28 - مقرّ مكتب التنسيق الإنمائي في نيويورك هو العمود الفقري الاستراتيجي لنظام المنسقين المقيمين، وهو يحرص على أن تكون القوى العاملة المنتشرة في أكثر من 160 بلداً وإقليماً بمثابة عامل تمكين يساعد على تماسك منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وقدرتها على التأثير. وهو يقوم بذلك من خلال تزويد المنسقين المقيمين ومكاتبهم بما يحتاجونه من أدوات ومعارف تدعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية، ومن خلال إدارة الهياكل الأساسية للموارد البشرية والمالية والتشغيلية، والقيام بدور الأمانة لمجموعة الأمم المتحدة للتمية المستدامة.

29 - وفي عام 2025، عزز مكتب التنسيق الإنمائي بشكل كبير الأدوات والمعارف والقدرات المتاحة للمُنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية من أجل تنفيذ ميثاق المستقبل والتعاطي مع مبادرة الأمم المتحدة 2030. وساعد المكتب المنسقين المقيمين على قيادة الحوارات الوطنية بشأن تنفيذ الميثاق بحسب السياق، وأنشأ قاعدة بيانات بالإجراءات المُتخذة على المستوى القطري، مما أتاح تبادل الخبرات بين البلدان في مجال الممارسات الجيدة. أما الدورات التدريبية وحلقات العمل الموجهة لرؤساء المكاتب وللاقتصاديين ومسؤولي البيانات والاتصالات والشراكات فقد أسهمت في بناء القدرات وتعزيز التحول نحو الأخذ بمكاتب المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية الجاهزة لمواكبة تحديات المستقبل. وأصبحت دورة إطار التعاون تتطوي الآن على عملية منهجية في استكشاف الأفق، وتحليل النظم، وتحليل المخاطر المستقبلية. وهناك منصة تجريبية لمعلومات التصميم طوّرها المكتب، وهي تجمع بين البيانات والتحليلات والذكاء الاصطناعي في المساعدة على التحليل والتخطيط ضمن إطار التعاون، وذلك بوسائل منها الدمج الأمثل لتمويل التنمية وللخطة المعيارية ضمن برامج فريق الأمم المتحدة القطري.

30 - وبالتعاون مع مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، قدّم مكتب التنسيق الإنمائي توجيهات منتظمة للمُنسقين المقيمين بشأن التعجيل بتنفيذ برامج العمل العالمية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ففي عام 2025، ساعدت التوجيهات الواضحة التي تلقاها المنسقون المقيمون في تقديم دعم الأمم المتحدة الفعال والمنسق إلى الحكومات الوطنية من أجل التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية. كما ساعد مكتب التنسيق الإنمائي المنسقين المقيمين على المشاركة في العمليات التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، واجتماع تقييم نتائج مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية بعد مرور أربع سنوات، والدورة الثلاثين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وهو ما أتاح لمكاتب المنسقين المقيمين أن تنظّم مشاورات وطنية شاملة، وتدعم الوفود الوطنية، وترتبط التحضيرات لمؤتمر القمة بالتخطيط الإنمائي الوطني والتعجيل بعملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبدعمٍ من الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة، الذي يستضيفه مكتب التنسيق الإنمائي، استطاع المنسقون المقيمون في عدد من الدول الجزرية النامية الصغيرة أن يحشدوا تمويلاً حفازاً، بما في ذلك في كابو فيردي وسورينام وتيمور الشرقية، حيث أسهم هذا الدعم في الدفع قدماً بأولويات خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية-إعلان مجدد لتحقيق الازدهار القادر على الصمود ضمن مجالي تطوير الاقتصاد الأزرق والتخلي بالمرونة الاقتصادية.

31 - وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ساعد مكتب التنسيق الإنمائي المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية على تحديد أولويات دعم المساهمات المحددة وطنياً 30، وأطلق شبكة نظام المنسقين المقيمين المعنية بالتحول في قطاعي النفط والغاز، وذلك بهدف ربط المنسقين المقيمين في الاقتصادات المعتمدة على الوقود الأحفوري بالخبرات المتوفرة على نطاق المنظومة. وشارك المكتب في فرقة العمل التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالمعادن الحيوية للانتقال الطاقوي، حيث عين منسقين مقيمين يساعدون في إعداد المبادئ التوجيهية للأمين العام. وبالتعاون مع أفرقتة الإقليمية ومع أكثر من 40 مكتباً من مكاتب المنسقين المقيمين، قام مكتب التنسيق الإنمائي بتجميع الممارسات الجيدة في الأخذ بنماذج العمل والشراكة مع القطاع الخاص لتطبيقها على نطاق المنظومة بأكملها. ونظّم،

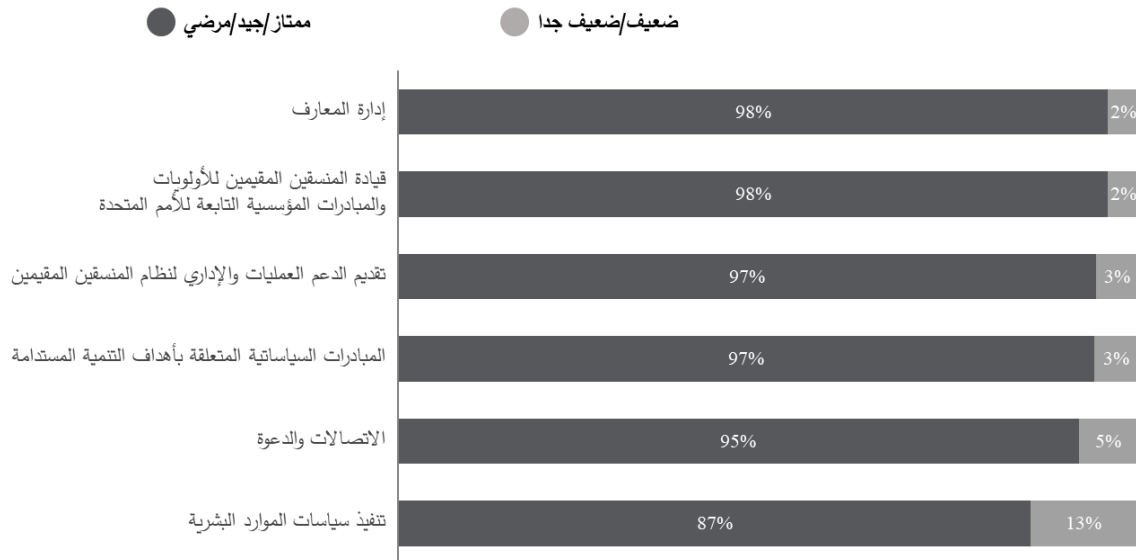
بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية ومكتب الصناديق الاستثنائية المتعددة الشركاء ومع جهات أخرى، دورة تدريبية مشتركة بين الوكالات عن صناديق الأمم المتحدة للتمويل الجماعي، والبرمجة المشتركة، والصناديق الاستثنائية المتعددة الشركاء. كما عزز المكتب مساءلة المنسقين المقيمين على مسائل إدماج ذوي الإعاقة، والمساواة بين الجنسين، ومشاركة الشباب.

32 - وواصل مكتب التنسيق الإنمائي مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية القيام بدور الأمانة المشتركة للجنة التوجيهية المشتركة للنهوض بالتعاون في المجالين الإنساني والإنمائي، حيث عمل على حشد كيانات الأمم المتحدة حول الأولويات المشتركة. وفي عام 2025، زوّد المنسقين المقيمين، العاملين في ثماني مناطق تشهد انتقالاً على المستوى الإنساني، بالمساعدة على صياغة بيانات الرؤية الخاصة بالمرحلة الانتقالية، التي استندت إليها اللجنة في تحديد الدعم على نطاق المنظومة. ويستضيف المكتب أيضاً المركز المعني بتنسيق الحلول للنزوح الداخلي وصندوق عدم ترك أحد خلف الركب- إيجاد الحلول للنزوح الداخلي، وذلك من أجل إيجاد حلول دائمة للنازحين داخلياً.

33 - وفي عام 2025، بلغت درجات التقييم التي منحتها مكاتب المنسقين المقيمين للدعم الذي يُقدّمه مكتب التنسيق الإنمائي في نيويورك أعلى مستوياتها ضمن مجالات إدارة المعارف والتنسيق والدعم التشغيلي، حيث بلغت الدرجة المُسنّدة للدعم الإداري والتنفيذي 97 في المائة، أيّ بارتفاع عن النسبة المسجّلة في عام 2021 وقدرها 82 في المائة (انظر الشكل السابع).

الشكل السابع

درجات التقييم التي منحتها مكاتب المنسقين المقيمين إلى الدعم المقدم من مكتب التنسيق الإنمائي في نيويورك



المصدر: استقصاء نظام إدارة المعلومات، 2025.

ملاحظة: البيانات غير قابلة للمقارنة مع الأعوام السابقة بسبب عمليات إعادة الصياغة وإدراج فئات جديدة.

34 - وبصفته أمانة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، واصل مكتب التنسيق الإنمائي ترجمة التوجيهات الاستراتيجية للرئيس إلى عملية تنسيق على نطاق المنظومة للسياسات والبرامج والاستثمارات

المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، وذلك حرصاً على أن تُحقّق التزامات الإصلاح على المستوى الدولي نتائج مَسْفَحة على الصعيد القطري. ففي عام 2025، شمل هذا العمل دعم المساهمات التي تقدمها المجموعة في الجوانب المتعلقة بالتنمية المستدامة من مبادرة الأمم المتحدة 80، ولا سيما جزء العمل المتعلقة بالتشكيلة القطرية وإعادة هيكلة الوجود الإقليمي، وعقد الاجتماعات لجهات التنسيق على مستوى المنظومة بأسرها من أجل المضي قدماً في تنفيذ اتفاقات التمويل، وتسيير الأعمال وتحقيق أوجه الكفاءة. كما نسّق المكتب ردود إدارة المجموعة على التقييمات التي أجراها مكتب التقييم على نطاق المنظومة، التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، للتقدّم المُحرز في إحلال جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وفي استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، مما عزز مساهمة المنظومة على ضوء النتائج المستقلة. وسيدعم المكتب أيضاً في العام المقبل إجراء سلسلة من التقييمات، منها تقييمٍ لعمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مع الشباب، وآخر لنهج المنظومة الإنمائية إزاء التحولات الرئيسية اللازمة لتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

35 - ومنذ عام 2018، ازدادت مسؤوليات مكتب التنسيق الإنمائي بعد أن بلغت المنظومة مرحلة النُضج، وأصبحت متطلبات المساءلة أكثر تنظيمياً، وارتفع الطلب على التوجيهات والأدوات والإبلاغ على نطاق المنظومة. وإعادة هيكلة المكتب تكفل إقامة شراكات استراتيجية أمتن من أجل المضي قدماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفي تعزيز القدرة على المشاركة من أجل تعزيز المساءلة أمام الدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، أعاد رئيس مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة تركيز قدرات المكتب في مجالي السياسات والبرامج، حتى تدعم بشكل أفضل التنسيق على التعجيل بتحقيق الأهداف، وقام بلمّ شمل قدرات المكتب المتفرقة حالياً ضمن مجالات البيانات والتكنولوجيا الرقمية والابتكار، لتصبح خدمات قائمة على المزيد من التجانس والكفاءة.

36 - وهذه التعديلات ضرورية، إلا أنها ليست كافية بمفردها. فبدون موارد يمكن التنبؤ بها، تظلّ العمليات المُبسّطة مُثقلّة، والقدرات الحيوية محدودة، والتأثير ضئيلاً أو متأخراً. وإجراءات تعزيز الكفاءة لا يمكن أن تعوّض النقص الهيكلي في التمويل. لذلك تكون عملية إعادة الهيكلة وعملية توفير التمويل الكافي متكاملتين، لا تُقصي إحداهما الأخرى، في الاستجابة إلى ما تحتاجه الدول الأعضاء من نظام المنسقين المقيمين.

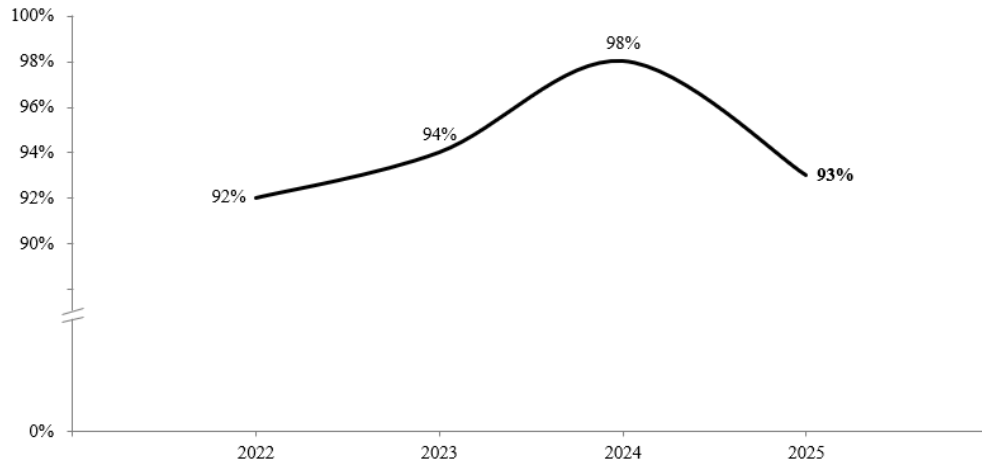
ثالثاً - عقد الاجتماعات وإقامة الشراكات من أجل تقيير السياسات وإيجاد الحلول التمويلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: التوصل إلى نتائج قادرة على إحداث تحولات تُعجّل بتحقيق التنمية

37 - ما برح المنسقون المقيمون يسهرون منذ عام 2019، ومن خلال دورهم التنسيقي، على تيسير تقديم دعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لمجالات الدعم المتكامل للسياسات، والشراكات، والتحليل الاقتصادي، بما يتناسب وخصوصيات كل بلد. فقد تبوّأوا بالكامل في عام 2025 رؤية الأمم المتحدة 2030 الواردة في ميثاق المستقبل، بشأن إرساء منظومة الأمم المتحدة الحديثة الجاهزة لمواجهة تحديات المستقبل. وأتاح دورهم تحقيق نتائج قادرة على إحداث تحولات.

38 - وعلى مدى السنوات، أكد ما معدله 94 في المائة من الحكومات المضيفة أن إطار التعاون يتوافق مع احتياجات وأولويات بلدانها (انظر الشكل الثامن). وفي الفترة الفاصلة بين عامي 2024 و 2025، زيد في تعزيز أطر التعاون عبر إجراء تغيير جذري. وبقيادة المنسقين المقيمين، طبقت نسبة 84 في المائة من أفرقة الأمم المتحدة القطرية نهجاً مبتكرة ضمن أطر التعاون، أي بزيادة عن النسبة المسجلة في عام 2021 وقدرها 68 في المائة. وشملت هذه النهج العلوم السلوكية (بنسبة 62 في المائة)، والاستشراف (بنسبة 61 في المائة)، والأدوات الرقمية (بنسبة 61 في المائة)، والنهج القائمة على البيانات (بنسبة 52 في المائة). وبالإضافة إلى تحليل المخاطر بشكل مكثف، أتاح العمل تقديم الدعم الأفضل من حيث التوقيت، والأكثر تكاملاً واستشراكاً، إلى الحكومات في مواجهة التحديات الإنمائية المتزايدة التعقيد. ففي كازاخستان، على سبيل المثال، حدّد تحليل الاستشراف المخاطر المرتبطة بالاعتماد على النفط، ليزيد بذلك من تركيز إطار التعاون على تنويع الاقتصاد. وفي المملكة العربية السعودية، استُخدمت التّصورات السلوكية في تحديد التّدخلات المنخفضة التكلفة العالية الأثر من أجل تحقيق أولويات إطار التعاون. وفي غواتيمالا، أثار تحليل المخاطر المتعدد الأبعاد السبيل أمام تحديد أولويات إطار التعاون والدعم المقدم للحكومة، الذي أفضى إلى زيادة الإنفاق الحكومي على الحدّ من مخاطر الكوارث بنسبة 113 في المائة في عام 2025. كما استُخدمت نتائج تمارين تحليلية مماثلة في صياغة أطر التعاون في كل من إكوادور والسلفادور وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والنيجر وبيرو وفيت نام في عام 2025.

الشكل الثامن

الحكومات المضيفة التي ذكرت أن إطار التعاون يتوافق بشكل وثيق، أو وثيق جداً، مع احتياجات وأولويات بلدانها في مجال التنمية



المصدر: الاستقصاء الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لآراء الحكومات المضيفة، 2025-2022.

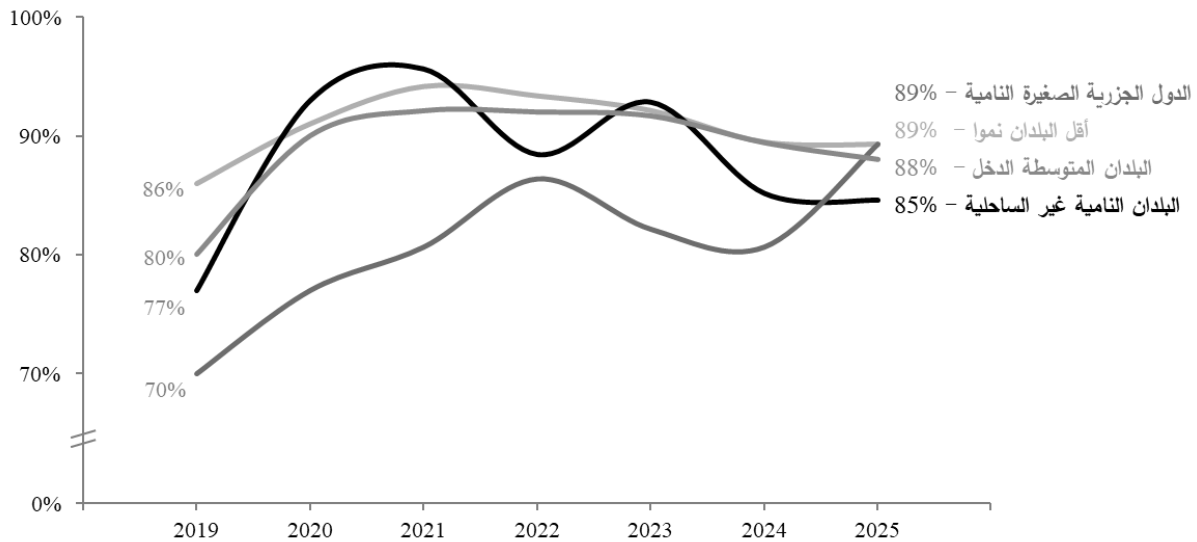
39 - في عام 2025، صنّفت نسبة 94 في المائة من الحكومات المضيفة الدعم الإجمالي الذي تقدّمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بأنه فعال⁽⁷⁾. وعلى مدى السنوات، ازدادت درجة رضاها عن فعالية المنسقين المقيمين في قيادة الدعم الاستراتيجي الذي تقدّمه أفرقة الأمم المتحدة القطرية للخطط والأولويات الوطنية عبر مختلف فئات البلدان (انظر الشكل التاسع). واثّقت نسبة 83 في المائة من الحكومات في الرأي على

(7) لا توجد بيانات قابلة للمقارنة من العام السابق وذلك لأن هذا السؤال طرّح لأول مرة في عام 2025.

أن المشورة السياساتية المتكاملة، المقدّمة بطريقة منسقة، كانت مصمّمة خصيصاً لتلبية الاحتياجات والأولويات الوطنية (نسبة 16 في المائة لم توافق ولم تعارض)، فيما اعتبرت نسبة 72 في المائة منها أن نظام المنسقين المقيمين فعالاً في تنظيم حوارات بين أطراف معنية عديدة وبين الحكومات والجهات المانحة من أجل تقرير سياسات تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة⁽⁸⁾.

الشكل التاسع

الحكومات المضيئة التي تُوافق، أو تُوافق بقوة، على أن المنسق المقيم يقود بفعالية الدعم الاستراتيجي الذي تقدمه أفرقة الأمم المتحدة القطرية للخطط والأولويات الوطنية



المصدر: الاستقصاء الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لأراء الحكومات المضيئة، 2025-2021.

40 - وقد أرشد المنسقون المقيمون أفرقة الأمم المتحدة القطرية على كيفية تكييف الخبرات المتاحة على نطاق المنظمة وفق ما يتناسب مع أولويات أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية. ففي عام 2025، تكاتف المنسقون المقيمون على دعم مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، وساعدوا، في طاجيكستان، على تحويل برنامج عمل أوازا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2024-2034 إلى نتائج ملموسة على المستوى القطري، وعملوا في الوقت نفسه على الدّفع قدماً بأولويات البلدان المتوسطة الدخل. وفي منغوليا، دعم فريق الأمم المتحدة القطري الجهود الرامية إلى الوصول إلى المجتمعات النائية والمحرومة من الخدمات عبر توسيع نطاق الخدمات العامة الرقمية، فيما ساعد الفريق القطري في كازاخستان على فتح آفاق جديدة للتجارة العالمية وعلى دعم التدابير الفعالة من حيث التكلفة في توفير الأدوية والوجبات المدرسية بأسعار معقولة. وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية، يعمل المنسقون المقيمون على الربط بين المرونة والتمويل والنمو من أجل المساعدة في تذليل المعوقات الهيكلية والمخاطر المناخية؛ وفي سانت كيتس ونيفيس، وبالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومكتب الممثلة السامية لأقل البلدان

(8) نتائج أسئلة الاستبيان غير قابلة للمقارنة المباشرة مع نتائج الأعوام السابقة، وذلك بسبب التعديلات التي أدخلت على صياغة الأسئلة.

نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ساعد مكتبُ المنسقِ المقيم على تنفيذ أول تجربة عالمية لمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد؛ وفي سيشيل، عمل المنسق المقيم على تجميع قدرات الفريق القطري، بمن فيه مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ومنظمة الصحة العالمية، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ليعزز بذلك أنظمة الإنذار المبكر وإدارة المخاطر الشاملة. وفي أقلّ البلدان نمواً، يعمل المنسقون المقيمون على الدفع قدماً بأولويات برنامج عمل الدوحة لصالح أقلّ البلدان نمواً، مع التركيز على التحوّل الهيكلي وعلى الجاهزية للخروج من قائمة هذه البلدان. وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وزامبيا، شمل هذا العمل تعزيز القدرات الوطنية في مجال تمويل التنمية، ومواءمة السياسات والتمويل والشراكات حتى تدعم الخروج المستدام من قائمة أقلّ البلدان نمواً. وفي نيبال، نظّم المنسق المقيم مبادرة واسعة النطاق لإشراك المستثمرين، شملت 1 700 مشارك من 55 بلداً، وخطة تنموية بقيمة 63 مليون دولار لدعم عملية خروج هذه البلدان من القائمة. وقد خلّص مكتب خدمات الرقابة الداخلية، في التقييم الذي أجره في عام 2026 لمدى فعالية نظام المنسقين المقيمين في مساعدة البلدان الخارجة من فئة أقلّ البلدان نمواً، إلى أنّ هذا النظام يقوم بدور محوري في دعم الحكومات عبر الحوارات الدولية ومبادرات تنمية القدرات، وهو قد استفاد في ذلك فعليا من خبرات الأمم المتحدة⁽⁹⁾. ومع ذلك، تسبّبت المسائل الهيكلية الناجمة عن محدودية قدرات الحكومات وعدم كفاية موارد مكتب المنسق المقيم في تعطيل فعالية عمله.

41 - وقدم المنسقون المقيمون الدعم لأعمال التحضير لإبرام الاتفاقات الحكومية الدولية الحاسمة، وذلك من خلال عقد مشاورات وطنية شاملة، ودعم الوفود الوطنية، والمساعدة في دمج الالتزامات العالمية ضمن الخطط الإنمائية الوطنية. واكتسب هذا العمل أهمية خاصة خلال الفترة السابقة، والفترة اللاحقة، لمؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية، الذي عُقد في الدوحة، وللمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، الذي عقد في إشبيلية، بإسبانيا. وربط المنسقون المقيمون بين عمليات التحضير لعقد مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية وبين المشاورات بشأن الخطة الوطنية الجديدة للتنمية في جيبوتي، وعملية وضع الإطار الوطني الجديد للحماية الاجتماعية في مصر. وفي ألبانيا، كانت هناك مبادرة مشتركة بقيادة المنسق المقيم، وبمشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف ومنظمة العمل الدولية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، تولّت معالجة مشكلة البطالة والثغرات الكامنة في خدمات رعاية كبار السن. وفي بنما، عقد المنسق المقيم اجتماعاً ضمّ ممثلين عن الحكومة وقادة من قطاع الأعمال بهدف حشد الاستثمارات، وذلك بوسائل منها تقديم مقترحات قابلة للتمويل بشأن إقامة معارض للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة. وفي النيجر، وبقيادة المنسق المقيم، تعاون فريق الأمم المتحدة القطري مع الحكومة على وضع أربعة برامج متعاضدة تُتيح تعبئة الموارد بشكل مشترك لتناول مسائل المنظومات الغذائية والتعليم وفرص العمل للشباب والحكم الرشيد.

42 - وعلى مدى السنوات، قام المنسقون المقيمون أيضاً بدور محوري في تنسيق الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتوسيع دائرة الطموحات المتعلقة بالمناخ ضمن إطار اتفاق باريس. ففي عام 2025، وبتوجيه من المنسق المقيم، ساعدت أفرقة الأمم المتحدة القطرية حكومات 107 بلدان على إعداد مساهمات جديدة محدّدة وطنياً، وذلك من خلال نهج شاملة للمنظومة بأسرها قائمة على المزيد من التكامل. وشمل ذلك وضع أهداف أكثر طموحاً في التخفيف من الآثار والتكيف معها في كلٍّ من كمبوديا وساموا، والمساعدة على وضع أول هدف يشمل الاقتصاد بكامله في خفض الانبعاثات داخل إكوادور، ومساعدة

(9) https://oios.un.org/sites/default/files/reports/2026_ied_25_009.pdf

نيجيريا على صياغة مساهمة محددة وطنياً تتسم بمزيد الطموح وتُركّز على خفض الانبعاثات، وتوسيع نطاق الطاقة المتجددة، وتعزيز التكيف، والانتقال بشكل عادل.

43 - ويعملُ المنسقون المقيمون على الجمع بين كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة في تطبيق مبادئ الأمم المتحدة وقواعدها ومعاييرها على المستوى القطري، بما يشمل المساواة بين الجنسين، وإدماج منظور الإعاقة، وتمكين الشباب، وحقوق الإنسان. وتعمل نسبة 61 في المائة تقريباً من أطر التعاون الجديدة (نسبة 44 في المائة في عام 2024) على تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين و/أو إدماج نتيجة مخصصة بهذا الشأن، فيما قدّمت 125 من أفرقة الأمم المتحدة القطرية تقاريرها في عام 2025 استناداً إلى خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقدّمت أفرقة الأمم المتحدة القطرية كلها، البالغ عددها 132 فريقاً، تقاريرها استناداً إلى استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، حيث استوفت نسبة 55 في المائة منها متطلبات الاستراتيجية أو تجاوزتها. وفي عام 2025، استوفت نسبة 82 في المائة من تحليلات البلدان المشتركة متطلبات إدماج منظور الإعاقة أو تجاوزتها. وتماشياً مع استراتيجية الأمم المتحدة للشباب، قدمت نسبة 94 في المائة من الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة الدعم إلى الحكومات حتى تُشرك الشباب في عملية تقرير السياسات، فيما قامت 85 في المائة منها بمساعدة الحكومات على إدماج أولويات الشباب وإشراكهم ضمن عملية صنع القرار. وارتفعت نسبة استخدام توصيات الاستعراض الدوري الشامل من 89 في المائة في عام 2024 إلى 96 في المائة في عام 2025، فيما تقوم نسبة 89 في المائة من الأفرقة بتطبيق التحليلات والتوجيهات وبرامج بناء القدرات القائمة على مبدأ «عدم ترك أحد خلف الركب» من أجل صياغة البرامج ورصد تنفيذها.

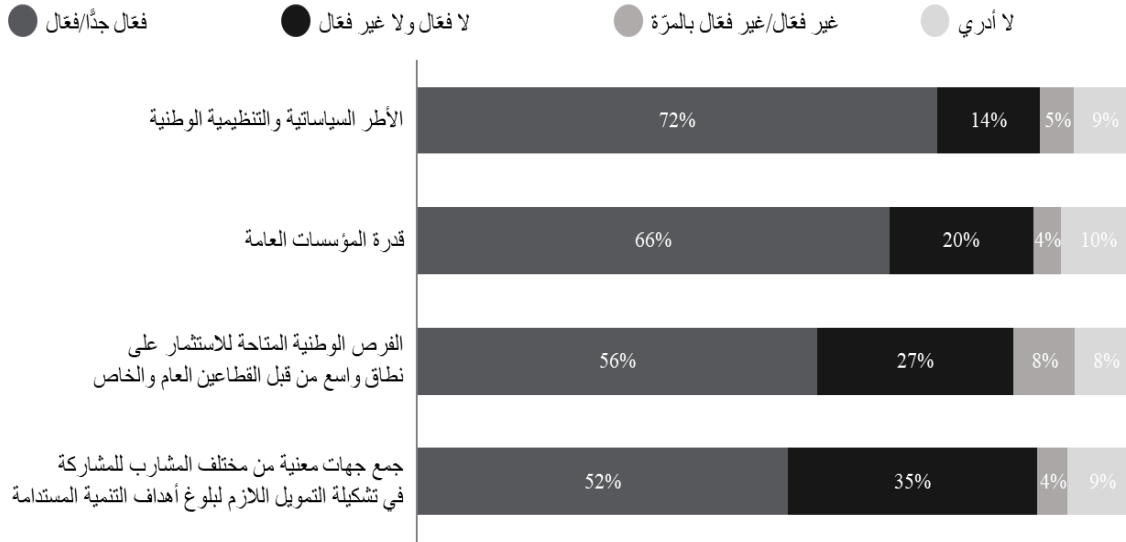
44 - ومن أجل التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يعملُ المنسقون المقيمون على تيسير فرص أفرقة الأمم المتحدة القطرية في الحصول على التمويل. وهم يعملون مع الفريق القطري والشركاء لتحديد الفرص الوطنية المتاحة للاستثمار على نطاق واسع من قبل القطاعين العام والخاص، ويدعون إلى عقد اجتماعات تضمُّ مجموعات متنوّعة من الجهات صاحبة المصلحة وتركّز على تشكيلة التمويل لفائدة أهداف التنمية المستدامة. وبسبب الظروف المالية الحالية الصعبة جداً، ليس من المستغرب أن تكون الحكومات المضيفة قد أعطت فعالية جهود المنسق المقيم بهذا الشأن تقييماً لا يتجاوز نسبة 56 في المائة ونسبة 52 في المائة، تبعاً (انظر الشكل العاشر). وفي إطار عملية إعادة الهيكلة، سوف نعرّز هذه القدرات، بوسائل منها الاستفادة بشكل أكبر من القدرات الوطنية في معالجة هذا القصور.

45 - وعلى الرغم من النتائج المتواضعة التي أظهرها الاستطلاع، أحرزت الشركات التي نسّقها المنسقون المقيمون نتائج هامة. ففي نيجيريا، أسفرت جهود المشاركة عن تعبئة مبلغ إضافي بمقدار 250 مليون دولار لفائدة قطاع الصحة، وعن دعم برنامج في مجال الحماية الاجتماعية شمل 18 مليون أسرة معيشية. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، أسفرت مبادرة مشتركة مع بنك التنمية الأفريقي عن تعبئة أكثر من 30 مليون دولار لدعم جهود إعادة الإعمار، بينما أسهم الدعم المنسّق المقدم في غانا إلى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في استحداث استراتيجية وطنية للتجارة الإلكترونية، وذلك بتمويل مشترك إضافي من مؤسسة ماستركارد والاتحاد الأوروبي. وفي عام 2025، كان متوسط مستوى رضا الحكومات المضيفة عن الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل الانخراط في شركات أهداف التنمية المستدامة مرتفعاً (89 في المائة)،

حيث تراوحت درجات التقييم بين 89 في المائة في الدول الجزرية الصغيرة النامية و 93 في المائة في أقل البلدان نمواً و 96 في المائة في البلدان النامية غير الساحلية⁽¹⁰⁾.

الشكل العاشر

فعالية الدعم الذي يقدمه المنسقون المقيمون إلى الحكومات المضيفة



المصدر: الاستقصاء الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لآراء الحكومات المضيفة في عام 2025.

ملاحظة: غير قابلة للمقارنة مع نتائج الأعوام السابقة بسبب التغييرات التي أدخلت على صياغة الأسئلة والمنهجية المتبعة.

46 - وفي السياقات المعقدة، يقوم نظام المنسقين المقيمين بالربط بين الاستجابة الإنسانية والتنمية الطويلة الأجل. وقد تولى الشاغلون لمناصب المنسقين المقيمين/منسقي الشؤون الإنسانية أو مناصب نائب الممثل الخاص للأمم العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية حشد الحكومات والمؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية حول استراتيجيات مشتركة. ففي الكاميرون، أسهم الدور التنظيمي الذي يضطلع به المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية في إرساء إطار مشترك يوائم بين الجهود الإنسانية والإنمائية وجهود تحقيق الاستقرار، فيما ساعد عمل نائب الممثل الخاص للأمم العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية في جنوب السودان على التوصل إلى اتفاق بشأن العودة الطوعية للنازحين داخلياً. وتولى المنسقون المقيمون أيضاً زمام المبادرة في البلدان التي تضررت من الكوارث المفاجئة ولم تكن لديها مؤسسات تعمل في المجال الإنساني، وذلك كما حدث في الاستجابة لإعصار ميليسا الذي شهدته جامايكا ولحرائق الغابات التي شهدتها شيلي. وما فتئ المنسقون المقيمون يعملون مع كيانات الأمم المتحدة، بمن فيها المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث والاتحاد الدولي للاتصالات، من أجل المضي قدماً بمبادرة نُظِم الإنذار المبكر للجميع، وذلك بوسائل منها على سبيل المثال دمج نُظِم الإنذار المبكر ضمن خطط التخطيط الوطنية في ساموا. وفي عام 2025، أفادت نسبة 89 في

(10) نتائج أسئلة الاستبيان غير قابلة للمقارنة المباشرة مع نتائج الأعوام السابقة، وذلك بسبب التعديلات التي أدخلت على صياغة الأسئلة.

المائة من الحكومات المضيفة بأن أنشطة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية كانت فعالة في تعزيز القدرة على الصمود أمام الصدمات⁽¹¹⁾.

47 - ويواصل الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة الاضطلاع بدور حاسم في توفير التمويل التحفيزي وفي حشد الاستثمارات الاستراتيجية التي تدعم البرامج المشتركة التحويلية ضمن مختلف القطاعات، وتتيح إحداث تحولات عميقة في السياسات. ويُشكّل الصندوقُ الأداةَ الرئيسيةَ لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في القيام بالبرمجة المتكاملة للمجالات الرئيسية الهادفة إلى التعجيل بنسق تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث يعمل على تعبئة ما يزيد على 8 مليارات دولار لتمويل التنمية. ففي عام 2025، وبفضل الدعم المقدم من الصندوق، عمل المنسقون المقيمون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي، على الاستفادة من شراكات فريق الأمم المتحدة القطري مع المؤسسات المالية الدولية والحكومات، مما أتاح توسيع نطاق الوصول إلى المساعدة الاجتماعية لفائدة أكثر من مليون شخص في أوزبكستان، وساعد على إتاحة التمويل للمرافقات من خلال توفير أكثر من مليون عملية علاج طبي في كينيا، وعلى إطلاق أول نظام وطني لمعلومات الأمن الغذائي في الأردن، وتمويل الزراعة المتكيفة مع تقلبات المناخ لصغار المزارعين في إندونيسيا، ودعم المنظومات الغذائية في الصومال. وفي إطار التكامل مع مبادرة الأمم المتحدة 80، يتبوأ الصندوق مكانةً تتيح له ترشيد المشهد المتشظي لتمويل التنمية، وتعزيز التماسك بين طيفٍ واسعٍ من الأدوات الإنسانية وأدوات السلام والتنمية. وقد خصّص الصندوق ميزانيةً أوليةً بمبلغ مليوني دولار لتجربة العمل بالآلية الخبرة عند الطلب⁽¹²⁾ داخل بلدان سبعة.

48 - وعمل المنسقون المقيمون أيضا على تسهيل الحصول على تمويل من صناديق عالمية أخرى، مثل مبادرة تسليط الضوء، الرامية إلى القضاء على العنف ضد النساء والفتيات. ففي عام 2025، قاموا بتعبئة موارد سهّلت إجراءات مشتركة للأمم المتحدة في خمسة بلدان، نفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، واليونيسف، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والمنظمة الدولية للهجرة، مما أتاح الوصول إلى أكثر من 2,2 مليون شاب بواسطة برامج مخصصة، وإشراك أكثر من مليون من الرجال والصبيان في حوارات حول المساواة بين الجنسين، وتعزيز حصول أكثر من 1,3 مليون امرأة وفتاة على الخدمات الأساسية.

49 - وقدّم المنسقون المقيمون الدعم إلى الجهود المبذولة على نطاق المنظومة من أجل الوفاء بالتزامات اتفاق التمويل، التي طلبت الدول الأعضاء من المنظومة الوفاء بها. وعلى مدار سنة 2025، عُقدت في 92 دولة حوارات حول اتفاقات التمويل. ويجري باستمرار تعزيز هذه المناقشات، حيث من المتوقع أن تُثبت اتجاهات التمويل على المدى الطويل فعاليتها، بما في ذلك فعاليتها في عكس ما شهده عام 2025 من انخفاض في الرسملة أدى إلى انخفاض حاد في التمويل المشترك لدى 47 دولة، وذلك بنسبة تقارب 60 في

(11) المرجع نفسه.

(12) حزمة العمل رقم 8 ضمن مبادرة الأمم المتحدة 80.

المائة مقارنة بعام 2024. والمنسقون المقيمون لهم دور بارز في تيسير إنشاء ورسملة صناديق التمويل الجماعي هذه على المستوى القطري، مثل صندوق التمويل الجماعي المواضيعي المعني بالحيز المدني في جورجيا، وصندوق التنمية المستدامة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وصندوق التعجيل بنسق تحقيق أهداف التنمية المستدامة في منطقة المحيط الهادئ بالنسبة للبلدان التي تشملها المكاتب المتعددة الأقطار داخل منطقة المحيط الهادئ. وبالانتقال إلى الخطوة التالية، نأمل في أن تساعد القدرات المعززة في مكاتب المنسقين المقيمين على مساعدة أفرقة الأمم المتحدة القطرية والدول الأعضاء في التغلب على هذه التحديات.

50 - والدور الحفاز الذي يضطلع به المنسقون المقيمون ومكاتب المنسقين المقيمين في دعم الشراكات تزداد أهميته المحورية عندما يُطلب من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تُتجزز المزيد بمراد أقل. لذلك، توفّر عملية إعادة هيكلة نظام المنسقين المقيمين فرصة لتعزيز قدرة مكاتبهم على القيام بدور الوسيط الفعال في إقامة الشراكات، وذلك من خلال تعزيز قدرتها على التواصل مع النظراء الوطنيين والشركاء في التنمية. وبترسخ مهام الشراكة بشكل أقوى على قاعدة الإمكانات الوطنية، تعزز عملية إعادة الهيكلة مصداقية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وقدرتها على تلبية الاحتياجات والاستجابة، وذلك دعماً للأولويات والشراكات الرامية إلى التعجيل ببلوغ أهداف التنمية المستدامة، بقيادة وطنية.

رابعاً - تعزيز المساءلة والشفافية: الحوكمة المستجيبة ووضوح النتائج على صعيد المنظومة

51 - إصلاحات عام 2018 أتاحت تحقيق الشفافية الكاملة فيما يتعلق بعمل نظام المنسقين المقيمين وميزانيته. فما كان يخضع سابقاً لإشراف مجلس إدارة المؤسسة أصبح الآن مكشوفاً تماماً وخاضعاً للمساءلة أمام جميع الدول الأعضاء. واليوم تستطيع الدول الأعضاء أن تتابع بشكل أوضح أثر استثماراتها في مجال التنسيق، وأن تُقدّم التوجيهات من خلال الاستعراضات والقرارات السنوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وعلاوة على ذلك، يوفّر الهيكل المتكامل من المنصات الرقمية والتقييمات المستقلة ونظم الإبلاغ المتطورة عن النتائج رؤية واضحة غير مسبقة لأنشطة ونتائج كل من نظام المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية.

52 - وبدعم من مكتب التنسيق الإنمائي، يعمل نظام UN-Info على إبراز نتائج منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. فكيانات فريق الأمم المتحدة القطري مسؤولة عن التصريح بنتائجها على هذه المنصة، حيث قام 119 من الأفرقة القطرية، في عام 2025، بتحميل خطط عملها المشتركة، وتولت نسبة 92 في المائة من هذه الأفرقة إدراج مؤشرات مستمدة من إطار مؤشرات النواتج الخاص بمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وذلك بهدف رصد النتائج التي تحققت على نطاق المنظومة في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة⁽¹³⁾. ويتم نشر النتائج المجمعّة على الإنترنت⁽¹⁴⁾ قبيل انعقاد الجزء السنوي من أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي المخصّص للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، في حين يُمكن الاطلاع آنياً على النتائج الخاصة بكل بلد على حدّ في بوابة بيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ويستضيف نظام UN-Info أيضاً لوحة معلومات الكفاءة، فضلاً عن لوحات معلومات عن استراتيجيات تسيير

(13) انظر قرار الجمعية العامة 279/72، الفقرة 28 (أ).

(14) انظر: <https://unsdg.un.org>.

الأعمال، والمباني المشتركة، ومكاتب الدعم المشتركة، والخدمات العالمية المشتركة (لا تزال اللوحتان الأخيرتان قيد التطوير)، وذلك من أجل التحلّي بالشفافية التامة إزاء الجهود المبذولة لتحسين كفاءة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وتتضافر إلى ذلك لوحة معلومات المنسقين المقيمين، التي تتابع أنيا حالة نشر المنسقين المقيمين وجنسياتهم وجنسيتهم ومتوسط أعمارهم، والحالة فيما يتعلق بالقائمة التي تضمّ أسماؤهم واتجاهاتها. وتهدف التحسينات المستمرة على المنصّة، بما في ذلك تعزيز تكامل البيانات وتبسيط سير العمل وتوفير واجهات بينية أسهل في الاستخدام، إلى تخفيف أعباء الإبلاغ الواقعة عن كاهل الأفرقة القطرية مع تحسين موثوقية البيانات وقابليتها للمقارنة لفائدة الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمستخدمين الآخرين.

53 - وأفرقة الأمم المتحدة القطرية ما فتئت كلّها تُصدر منذ عام 2022 تقارير منتظمة عن نتائجها، حين أشارت نسبة 79 في المائة من الحكومات المضيفة، في عام 2025، إلى أنّ هذه التقارير كانت فعالة في إظهار النتائج التي تحققت داخل البلد⁽¹⁵⁾. وأساليب إعداد التقارير شهدت تطورا من أجل الوصول إلى جمهور أوسع وتحسين إمكانية الاطلاع على هذه التقارير. ففي جامايكا، استخدم تقرير الفريق القطري تقنية الواقع المعزّز المدعومة بالذكاء الاصطناعي في تحويل غلاف التقرير إلى مدخل تفاعلي يتيح الوصول إلى رسائله الرئيسية، فضلا عن إدراج محتويات بلغة الإشارة، الأمر الذي حقّق أكثر من 25 000 مشاهدة على وسائل التواصل الاجتماعي.

54 - وفي السنوات الأخيرة، كانت هناك تقييمات مستقلة أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية⁽¹⁶⁾ للدعم السياسي الذي يُقدّمه نظام المنسقين المقيمين، ولمدى تماسك أفرقة الأمم المتحدة القطرية، والدعم الإقليمي الذي يُقدّمه مكتب التنسيق الإنمائي، وأخرى أجراها مكتب التقييم على نطاق المنظومة⁽¹⁷⁾ لنظام المنسقين المقيمين، والجيل الجديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية، والهيكل الإقليمي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، واستجابة المنظومة الإنمائية في البيئات المعقدة، ومبادرة تسليط الضوء. وأتاحت هذه التقييمات الاطلاع بوضوح على أداء نظام المنسقين المقيمين، والتعرّف على المجالات التي تحتاج إلى تحسين. وما فتئ مكتب التنسيق الإنمائي يعمل على سد هذه الثغرات، بوسائل منها تقديم توجيهات معزّزة على تنفيذ أطر التعاون، وتعزيز الدعم التنسيقي للسياسات ولنهج البرمجة والشراكة، وتوسيع نطاق الدعم داخل البيئات المعقدة، وتبسيط طرق أداء العمل، وتسريع عملية تعيين المنسقين المقيمين. وقد أقرت الاستعراضات التي يُجريها كل ثلاث سنوات مكتب خدمات الرقابة الداخلية بهذا التّقدم الملموس⁽¹⁸⁾. وبلغت نسبة تنفيذ توصيات التدقيق والتقييم 83 في المائة في عام 2025، أي بزيادة عن النسبة المسجّلة في عام 2024 وقدرها 80 في المائة، وهو ما يعكس التّقدم المستمر في مجالي الرقابة والمتابعة.

55 - وتقييماتُ إطار التعاون أحرزت تقدماً، لكنها ما زالت تعكس صورة متباينة، حيث تم إنجاز 15 تقييماً من أصل 28 تقييماً مقرراً لعام 2025، ولا تزال 9 تقييمات قيد التنفيذ، فيما تم إلغاء 4 تقييمات

(15) نتائج أسئلة الاستبيان غير قابلة للمقارنة المباشرة مع نتائج الأعوام السابقة، وذلك بسبب التعديلات التي أدخلت على صياغة الأسئلة.

(16) <https://oios.un.org/en/inspection-evaluation-reports>

(17) <https://www.un.org/system-wide-evaluation-office>

(18) تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كلّ ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي وضعتها اللجنة في دورتها الثالثة والسّتين عن تقييم الدعم الإقليمي لمكتب التنسيق الإنمائي (E/AC.51/2026/2). وتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كلّ ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المتعلقة بتقييم برامج مكتب التنسيق الإنمائي في عام 2025.

أخرى بسبب ظروف خاصة بالبلدان. لذلك، تتطلب حالات التأخير والثغرات في استجابة الإدارة اهتماماً خاصاً. ومن أجل تعزيز الالتزام بالمعايير وتحسين مواعيد تقييمات إطار التعاون وردود الإدارة، يرصد مكتب التنسيق الإنمائي عن كثب ويتابع عمليات التقييم على المستوى القطري. أما استعراض التقييمات الذي سيجريه في عام 2026 مكتب التقييم على نطاق المنظومة لأطر التعاون فسيكون بمثابة أداة مفيدة في المساعدة على تصحيح المسار.

56 - وبالإضافة إلى هذا التقرير، وبفضل وضع إطار لنتائج نظام المنسقين المقيمين، استجابةً لقرار الجمعية العامة 4/76، تسنى تعزيزُ الشفافية والمساءلة ضمن هذا النظام. ومع انتهاء الدورة 2022-2025، تم وضع إطار عمل منقح للفترة 2026-2029، وذلك تماشياً مع دورة الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، وعملاً بقراري الجمعية العامة 4/76 و 258/79 ألف. والإطار المنقح متاح في الإنترنت⁽¹⁹⁾ من أجل الحصول على المعلومات وإجراء المشاورات مع الدول الأعضاء، في الوقت المناسب.

57 - ومن أجل زيادة تعزيز المساءلة، سوف يُعيد مكتب التنسيق الإنمائي تنظيم مهام الإبلاغ عن النتائج، وسيميز في ذلك بين الإبلاغ كجزء من دورة إطار التعاون الشاملة وبين الإبلاغ على ضوء التخطيط الاستراتيجية للمؤسسة، ويُطابق بين إدارة النتائج وتحليلها والإبلاغ عنها على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية.

خامسا - العمليات: زيادة أوجه الكفاءة من أجل استجابات إنمائية فعالة

58 - مبادرة الأمم المتحدة 80 تعتبر تحسين أوجه الكفاءة والفعالية مبدأً أساسياً. ونظامُ المنسقين المقيمين يندرج في صميم هذه الجهود المبذولة داخل البلدان، فيما يقدم مكتب التنسيق الإنمائي الدعم على الصعيد العالمي بصفته أمانة المجموعة المعنية بالابتكارات في مجال الأعمال، التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وقد ساعد الدعم الذي قدّمه المكتبُ إلى الرئيسين المشاركين لهذه المجموعة في تنفيذ مبادرات هامة ضمن مجال الكفاءة، وفي تيسير الجهود التي بُذلت مؤخراً من أجل التنسيق مع اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى وكيانات العمل الإنساني بُغية المضي قدماً نحو وضع خارطة طريق موحدة بشأن تقديم الخدمات. وساعد المنسقون المقيمون على ترجمة الالتزامات التشغيلية على مستوى المنظومة إلى نتائج على المستوى القطري ضمن أربعة مسارات عمل أساسية، هي: الأماكن المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة، ومكاتب الدعم المشتركة، واستراتيجيات تسيير الأعمال، والخدمات المشتركة العالمية.

59 - وقد استمرّ في عام 2025 نسقُ التّقدم في تناول مسألة الأماكن المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة. وقام المنسقون المقيمون بدور أساسي في الحصول على دعم الحكومات المضيفة داخل بلدان مثل باكستان وتركيا والجزائر وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا والسنغال وغابون ومصر، وأيضاً في الحصول على تمويل من الحكومة لأعمال تجديد دار الأمم المتحدة في ساموا. وارتفعت نسبة مباني الأمم المتحدة، التي تُستخدم كأماكن مشتركة لمنظومة الأمم المتحدة، لتصل إلى 33 في المائة، وتستوعب نسبة 57 في المائة من موظفي الأمم المتحدة، في مقابل نسبة 55 في المائة خلال العام السابق.

(19) انظر: <https://un-dco.org>, Key Documents, and <https://ecosoc.un.org/en/what-we-do/oas-qcpr/quick-links/2026-operational-activities-development-segment>, Substantive Documentation

60 - وساعد المنسقون المقيمون أفرقة الأمم المتحدة القطرية على المضي قدماً في الجهود المتعلقة بمكاتب الدعم المشترك القائمة. ففي كينيا، قدّم مكتب الدعم المشترك أكثر من 100 خدمة لأكثر من 3 400 موظفاً تابعاً لـ 25 كياناً. وفي فيتنام، أفادت الكيانات المشتركة في أماكن العمل بحدوث انخفاض في تكاليف الخدمة عن كل مكتب، فيما استمرت عملية التوسّع التدريجي في جمهورية تنزانيا المتحدة، وتم استحداث ابتكارات عملياتية في البرازيل، منها حلول مدعومة بالذكاء الاصطناعي. واكتسب الدور القيادي للمنسقين المقيمين بعداً حاسماً في العمل على إنشاء مكاتب دعم مشتركين جديدين في كلٍّ من باكستان وزمبابوي (كلاهما على وشك الاكتمال)، وفي تولي رئاسة فريق التقييم الذي عالج الشواغل التشغيلية لدى الكيانات في باكستان، وبناء قاعدة واسعة من التحالفات التي تضفي الطابع المؤسسي على أوجه الكفاءة في زمبابوي.

61 - وقام المنسقون المقيمون أيضاً بدور هام في التأكد من أنّ أفرقة الأمم المتحدة القطرية لديها، كلّها، استراتيجية قائمة في مجال تسيير الأعمال. ففي عام 2025، قامت كل أفرقة الأمم المتحدة القطرية بمراجعة استراتيجياتها في تسيير الأعمال وقدّمت تقارير عن النتائج، حسب ما هو مطلوب منها. وفي السودان وأوكرانيا، تمت مراجعة إطار استراتيجية تسيير الأعمال، بما يضمن استمرارية تصريف الأعمال وسلامة الموظفين من خلال توفير وسائل نقل مشتركة ومنصة حجز من خلال الإنترنت.

62 - وأسهم المنسقون المقيمون أيضاً في التسريع بنسق عملية التحوّل نحو الخدمات المشتركة العالمية، وذلك من خلال مساعدة أفرقة الأمم المتحدة القطرية على توكي الحلول التشغيلية التي لا ترتبط بمكان معين. وفي الإمارات العربية المتحدة، شجّع المنسق المقيم على الاستعانة بخدمة استئجار مركبات أسطول الأمم المتحدة لتبسيط إجراءات ملكية المركبات، فيما أسفرت جهود المنسق المقيم في كينيا عن توفير خدمات النقل المشترك والاستخدام المشترك للسيارات وخدمات الرفاه، مما أدى إلى تحسين الكفاءة المشتركة بين الوكالات. وشجّع المنسقون المقيمون في كلّ من غواتيمالا وجيبوتي والهند وموزامبيق على الاستفادة من خدمات مركز الأمم المتحدة للحجوزات ومن أسطول مركبات الأمم المتحدة ومنصة الأمم المتحدة للتنقل.

63 - وإعادة هيكلة مكتب التنسيق الإنمائي تُعزّز الكفاءة، من حيث أنّها تدمج القدرات الحالية في مجال دعم الأعمال القطرية ضمن الهيكل القيادي للأمين العام المساعد، وذلك بهدف التّعجيل بنسق التحوّل نحو الأخذ بمكاتب دعم مشتركة ومباني مشتركة واستراتيجيات تسيير أعمال ذات أهداف أدق. وهذا يجعل التركيز اللازم مُنصباً على مسألة دمج الدعم المقدم بشأن أوجه الكفاءة على نطاق المنظومة؛ والأهم من ذلك أنّه يوفّر الدعم السياسي من الأمين العام المساعد للدعوة المنادية بمضاعفة الجهود لتحقيق الكفاءة على نطاق المنظومة. وقد انضمّ مكتب التنسيق الإنمائي إلى المكتب التنفيذي الموحد، التابع لإدارة الدعم العمليّاتي، واستفاد في ذلك من الروابط المتبادلة بين مزايا الإصلاحات التي أدخلها الأمين العام على منظومة الإدارة والتنمية.

سادسا - تمويل نظام المنسقين المقيمين: الوفاء بما وعدت به الإصلاحات

64 - سلطة الالتزام بمبلغ 53 مليون دولار من التمويل المقرر، الممنوح بموجب قرار الجمعية العامة 258/79 ألف لعام 2024، تم تجديدها في عام 2025⁽²⁰⁾، لتعكس بذلك الثقة في نظام المنسقين المقيمين والاعتراف بدوره باعتباره العمود الفقري الأساسي والمهمة القيادية المركزية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويفضل هذه الإضافة، أصبح الصندوق الاستثماري المحدد الغرض، التابع لنظام المنسقين المقيمين، يتلقى التمويل الآن من أربعة مصادر متكاملة، هي: سلطة الالتزام، وتقاسم التكاليف مع مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وضريبة التنسيق بنسبة 1 في المائة، والتبرعات⁽²¹⁾.

65 - واستحدث العمل بالتمويل المقرر قلص جزئيا من النقص المتواصل في تمويل نظام المنسقين المقيمين، لكنه لم يسد هذا النقص بالكامل. وفي الوقت الذي يظل فيه التمويل معتمدا بالأساس على المصادر الخارجة عن الميزانية، وفيما شهدت سنة 2025 نقسا حاداً في التبرعات، لم يتجاوز إجمالي الإيرادات مبلغ 236,1 مليون دولار، فيما وصل إجمالي احتياجات الميزانية إلى 281,8 مليون دولار. وقد زاد التضخم من حدة العجز. ففي عام 2025 وحده، تراجعت الجهات المانحة عن تقديم التبرعات المتوقعة؛ ومن المثير للقلق أنّ خمسة من هذه الجهات لم تقدم أي تبرعات، وأنّ اثنتين قامتتا بتقليص تبرعاتهما. وبشكل عام، شهدت التبرعات انخفاضا بمبلغ 30,8 مليون دولار مقارنة بعام 2024.

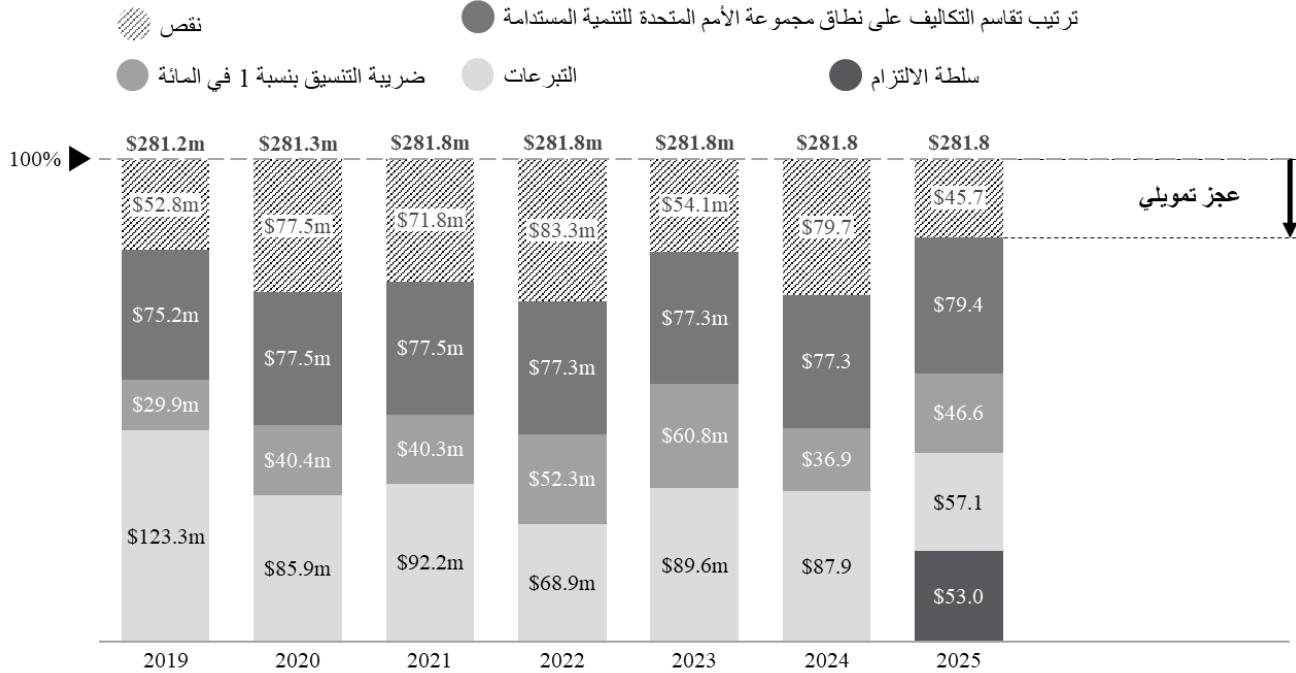
66 - وعلى الرغم من التخفيضات الكبيرة في التمويل، التي شهدتها كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بلغ مجموع مساهمة المجموعة في ترتيب تقاسم التكاليف 79,4 مليون دولار في عام 2025، وهي زيادة تمت بطلب من الجمعية العامة لمراعاة التضخم الذي حدث في عام 2025⁽²²⁾. وفي المقابل، انخفضت تبرعات الدول الأعضاء لتصل إلى 57,1 مليون دولار، وهو أدنى مستوى لها منذ إنشاء نظام المنسقين المقيمين. وحققت ضريبة التنسيق، المقررة بنسبة 1 في المائة، عائدات بمبلغ 46,6 مليون دولار، لكنها لا تزال تعاني من عيوب هيكلية، ومعدلات امتثال منخفضة، وتكاليف إدارية مرتفعة، واعتماد مفرط على تدفقات المعونة التي تشهد الآن انكماشاً حاداً. ووقّرت التزامات الميزانية العادية، البالغة 53 مليون دولار، مُتَنَسِّساً، إلا أنّها لم تكن كافية لتزويد النظام بالموارد الكاملة. واستمرت سنة 2025 في تسجيل عجز إجمالي في التمويل بمبلغ 45,7 مليون دولار (انظر الشكل الحادي عشر).

(20) قرار الجمعية العامة 244/80 ألف-جيم.

(21) القائمة الكاملة للدول الأعضاء المساهمة متاحة للجمهور على بوابة الصندوق الاستثماري المحدد الغرض (<https://unsdg.un.org/SPTF>).

(22) قرار الجمعية العامة 258/79 ألف، الجزء الثامن عشر، الفقرة 3 (أ).

الشكل الحادي عشر
احتياجات نظام المنسقين المقيمين من الموارد وإيراداته
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



المصدر: مكتب التنسيق الإنمائي، نيسان/أبريل 2026.

67 - والاستعراضات الشامل لنموذج تمويل نظام المنسقين المقيمين، الذي طلبته الجمعية العامة في دورتها الحادية والثمانين، يوفر فرصة لمعالجة نقص التمويل الذي يعاني منه النظام. وقد أدرج التحليل الأولي لهذا الاستعراض ضمن تقرير الأمين العام لعام 2026 عن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وسيتم عرضه بقدر أكبر من التفصيل ضمن التقرير المقبل الذي سيقدّمه الأمين العام إلى اللجنة الخامسة عن تمويل نظام المنسقين المقيمين وحوكمته. وستُسهّم إعادة هيكلة النظام أيضاً في تحسين الاستثمارات والقيمة مقابل المال، لكنها لا تستطيع أن تحل محلّ الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المهام بالكامل وفق توقّعات الدول الأعضاء.

سابعاً - خاتمة

68 - بعد مرور ثماني سنوات على إرساء نظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه، أثبت هذا النظام أنّ التنسيق المتفاني والمستقل في مجال التنمية هو استثمار في تحقيق نتائج التنمية المستدامة. والمنسقون المقيمون، باعتبارهم آلية تنسيق التنمية في أكثر من 160 بلداً وإقليماً، هم قادة يقفون في طليعة الجهود الرامية إلى الحفاظ على الدعم الذي تقدّمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للدول الأعضاء، وعلى الثقة في النظام المتعدد الأطراف. وفي ظلّ التعقيدات العالمية المتزايدة، يشكّل نظام المنسقين المقيمين المعاد هيكلته، والمزوّد بالمهارات والقدرات المناسبة وبالتمويل الكافي، العمود الفقري الذي يحتاجه نظام التنمية، والدعم الذي تتوقعه الدول الأعضاء.

69 - ونظام المنسقين المقيمين يمثل نسبة 1,3 في المائة تقريباً من إجمالي نفقات أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية، وهو استثمار متواضع نسبياً بالنسبة لمهام تتيح تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة ضمن مجالات العمل الإنساني والعمل الإنمائي وجهود إحلال السلام. وحتى يُكتب النجاحُ لجهود الإصلاح، بما في ذلك الجهود المرتبطة بعملية مبادرة الأمم المتحدة 80، لا بدّ لنظام المنسقين المقيمين من أن يضطلع بدور حاسم في التنسيق من أجل تعظيم تأثير الأمم المتحدة في مواجهة موجة التحديات العالمية. وهذا يعني المساعدة على التأكد من أنّ منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والدول الأعضاء لديهما الموارد التي يحتاجانها من أجل بلوغ طموحات خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

70 - ولتحقيق ذلك، يجب أيضاً تزويد نظام المنسقين المقيمين بالموارد المتوقعة والكافية. فأوجه النقص في التمويل مستمرة، والتبرعات بلغت أدنى مستوى لها منذ عام 2019. ومع تزايد الطلب على خدمات نظام المنسقين المقيمين، وتزايد الضغوط على التمويل المتعدد الأطراف، يكون من الواضح أنّ هناك حاجة إلى إيجاد حلّ أكثر استدامةً. فمن دون التمويل الكافي، سوف تصبح قدرة النظام على الصمود في أوقات التقلبات المالية موضع شكّ، بما من شأنه أن يُعرض للخطر مهمّة التنسيق الأساسية داخل البلدان.

71 - ومبادرة الأمم المتحدة 80 تُعطي زخماً متجدداً يعزز الدعم الذي تقدّمه لنا منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سبيل التصدي للتحديات المتعددة الأوجه والمعقّدة. ومع دخول خطة عام 2030 مرحلة حاسمة، لم يعد السؤال معرفة ما إذا كان التنسيق فعالاً - ففوائده واضحة - بل معرفة ما إذا كانت الموارد سوف تتوفّر لهذا التنسيق حتى يُساعد في بلوغ أهداف التنمية المستدامة، بالقدر وبالسرعة اللذين تتوقعهما.

المرفق الأول

لمحة عامة عن موارد الصندوق الاستئماني للأغراض الخاصة التابع لنظام المنسقين المقيمين

أولاً - نظرة عامة على نفقات عام 2025

1 - تُعرضُ الجداول الواردة أدناه معلومات عن نفقات عام 2025 ضمن إطار الصندوق الاستئماني للأغراض الخاصة، وتقارنها بالموارد المدرجة في الميزانية لهذا العام. وحتى نيسان/أبريل 2026، تمّ تقييد تمويلات بمبلغ 236,1 مليون دولار من أصل تمويلات بمبلغ 281,8 مليون دولار مُدرجة في ميزانية عام 2025.

2 - وفي عام 2025، ومن أصل الميزانية البالغة 281,8 مليون دولار، تمّ تخصيص مبلغ 189,8 مليون دولار (أو ما يعادل نسبة 67 في المائة) لتغطية التكاليف العامة المتصلة بالوظائف. ومن هذا المبلغ تمّ رصدُ 156,2 مليون دولار (أو ما يعادل نسبة 86 في المائة) لتغطية التكاليف المتصلة بالوظائف داخل مكاتب المنسقين المقيمين، التي بلغ مجموع الوظائف الأساسية فيها 151 وظيفة، منها 130 وظيفة للمنسقين المقيمين⁽²³⁾. وكانت هناك 41 وظيفة أساسية داخل الأفرقة الإقليمية التابعة لمكتب التنسيق الإنمائي لأفريقيا، والدول العربية، وآسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا وآسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و 97 وظيفة أساسية في نيويورك (تشمل التوجيه التنفيذي والإدارة، والتنسيق العالمي، ودعم البرامج، على النحو المبين في الجدول 3).

3 - والمبلغ المتبقي من ميزانية 2025، وقدره 92 مليون دولار (أو ما يعادل نسبة 33 في المائة) استُخدم في تغطية التكاليف غير المتصلة بالوظائف. وشملت هذه التكاليف مصروفات التشغيل (بنسبة 29 في المائة)، والخدمات التعاقدية (بنسبة 34 في المائة)، والخبراء الاستشاريين (بنسبة 13 في المائة)، وتكاليف الموظفين الأخرى (بنسبة 8 في المائة)، والسفر (بنسبة 12 في المائة)، واللوازم (بنسبة 1 في المائة)، والضيافة (بنسبة 1 في المائة)، والأثاث والمعدات (بنسبة 2 في المائة). ومن إجمالي الميزانية غير المتصلة بالوظائف، تمّ رصد مبلغ 35 مليون دولار كمخصصات لصندوق الأمم المتحدة للتنسيق القطري (انظر قرار الجمعية العامة 72/279، الفقرة 10، و A/72/684-E/2018/7، الفقرة 81). ولكن، وبسبب النقص في التمويل، لم يتمّ تخصيص سوى مبلغ 21,5 مليون دولار في عام 2025.

4 - ومجموعُ النفقات في عام 2025 بلغ 247,3 مليون دولار (أي بنسبة تبلغ 88 في المائة، وتزيد عن النسبة المسجّلة في عام 2024 وقدرها 76 في المائة) في مقابل ميزانية معتمدة بمبلغ 281,8 مليون دولار، وذلك بسبب التطبيق الصارم لتدابير احتواء التكاليف بغرض التخفيف من أثر نقص التمويل.

(23) في عامي 2025 و 2026، أُدرجت في جداول الملاك الوظيفي لعدد من بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة عشرة وظائف يضطلع شغالوها، أي المنسقون المقيمون، "بمهام ثلاثية" باعتبارهم منسقين للشؤون الإنسانية ونواب للممثل الخاص للأمين العام أو نواب للمنسق الخاص. وتموّل هذه الوظائف حالياً من خلال ترتيب لتقاسم التكاليف (بنسبة 50 في المائة) مع البعثات السياسية وبعثات حفظ السلام عملاً بقرار الجمعية العامة 296/59.

الجدول 1
الموارد المالية حسب العنصر
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

العنصر	ميزانية عام 2025	نفقات عام 2025	الفرق
ألف - التوجيه التنفيذي والإدارة	5 796,6	5 433,2	363,4
باء - برنامج العمل			
1 - التنسيق العالمي	17 986,5	15 625,3	2 361,2
2 - التنسيق الإقليمي	11 146,2	10 465,9	680,3
3 - التنسيق القطري	239 292,7	208 856,7	30 436,0
المجموع الفرعي، باء	268 425,4	234 947,9	33 477,5
جيم - دعم البرامج	7 604,4	6 892,0	712,4
المجموع	281 826,4	247 273,1	34 553,3

الجدول 2
الموارد المالية حسب وجه الإنفاق
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	ميزانية عام 2025	نفقات عام 2025	الفرق
المتصل بالوظائف	189 816,0	175 497,1	14 318,9
غير المتصل بالوظائف	92 010,4	71 776,0	20 234,4
المجموع	281 826,4	247 273,1	34 553,3

الجدول 3
الموارد المتصلة بالوظائف لعام 2025، حسب العنصر
(عدد الوظائف)

عنصر	فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الفئة الفنية والفئات العليا											
	الموظفون الوطنيون	الموظفون	و أ ع م	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-1/2	الفرعي	الرئيسية الأخرى	الفئة الفنية المحلية	الوطنيون من الرتبة	المجموع
ألف - التوجيه التنفيذي والإدارة	-	1	1	-	5	3	4	1	15	2	1	-	-	18
باء - برنامج العمل														
1 - التنسيق العالمي	-	-	-	-	2	10	26	13	-	51	-	-	-	54
2 - التنسيق الإقليمي	-	-	-	5	1	8	13	6	-	33	-	-	-	41
3 - التنسيق القطري	-	6	39	75	90	130	2	-	342	-	-	413	396	1 151
المجموع الفرعي، باء	6	44	78	108	169	21	426	3	413	404	1 246	404	413	1 246
جيم - دعم البرامج	-	-	-	1	3	11	3	-	18	6	1	-	-	25
المجموع	7	45	79	116	183	28	459	8	413	404	1 289	404	413	1 289

المختصرات: أ ع م، أمين عام مساعد؛ و أ ع: وكيل أمين عام.

ثانياً - الاحتياجات المالية المقدرة والمقترحة لعام 2026

5 - ميزانية نظام المنسقين المقيمين لعام 2026 من المتوقع أن تبلغ 281,8 مليون دولار. وهي تشمل إعادة تخصيص الموارد بين أبواب الميزانية من دون آثار من حيث التكلفة، وبما يعكس تعديل التخطيط ليتناسب مع الاحتياجات الفعلية. وقد تتغير الاحتياجات المالية المقترحة بعد أن تنتظر الدول الأعضاء فيها خلال دورتها الحادية والثمانين وعلى ضوء إعادة هيكلة نظام المنسقين المقيمين، عملاً بقرارها 258/79 ألف.

الجدول 4

الموارد المالية حسب العنصر

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

العنصر	تقديرات		التغيرات		تقديرات	تقديرات
	عام 2025	عام 2026	المجموع	النسبة المئوية		
ألف - التوجيه التنفيذي والإدارة	5 433,2	5 796,6	1 760,8	30,4	7 557,4	
باء - برنامج العمل						
1 - التنسيق العالمي	15 625,3	17 986,5	1 329,4	7,4	19 315,9	
2 - التنسيق الإقليمي	10 465,9	11 146,2	761,3	6,8	11 907,5	
3 - التنسيق القطري	208 856,7	239 292,7	(2 234,6)	(0,9)	237 058,1	
المجموع الفرعي، باء	234 947,9	268 425,4	(143,9)	(0,1)	268 281,5	
جيم - دعم البرامج	6 892,0	7 604,4	(1 616,9)	(21,3)	5 987,5	
المجموع	247 273,1	281 826,4	-	-	281 826,4	

الجدول 5

الموارد المالية حسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	تقديرات		التغيرات		تقديرات	تقديرات
	عام 2025	عام 2026	المجموع	النسبة المئوية		
المتصل بالوظائف	175 497,1	189 816,0	3 636,0	1,9	193 452,0	
غير المتصل بالوظائف	71 776,0	92 010,4	(3 636,0)	(4,0)	88 374,4	
المجموع	247 273,1	281 826,4	-	-	281 826,4	

ثالثاً - الموارد المعبأة محلياً

6 - في عام 2025، ظلت المساهمات المخصصة لأغراض بعينها، التي ترد على المستوى القطري لصالح الأنشطة الممولة من أطراف ثالثة لفائدة تنفيذ المهام التي لا تندرج ضمن نطاق التركيز الأساسي للصندوق الاستئماني للأغراض الخاصة، مثل التنسيق التكميلي والقدرات الاستشارية، تُدار في إطار الصندوق الاستئماني للموارد المعبأة محلياً. والميزانية المرصودة لعام 2025 قُدرت بمبلغ 7,6 ملايين دولار، وهو رقم أقل من المبلغ المقدّر لعام 2024 وقيمته 8,4 ملايين دولار. أما نفقات الصندوق الاستئماني الفعلية المسجلة لعام 2025 فقد بلغت 5,7 ملايين دولار. وميزانية الصندوق الاستئماني لعام 2026 مقدّرة بمبلغ 6,7 ملايين دولار.

إطار نتائج نظام المنسقين المقيمين

إطار النتائج المتعدد السنوات التالي، الخاص لنظام المنسقين المقيمين، معروضٌ عملاً بقرار الجمعية العامة 4/76. وسنواتُ خطِّ الأساس تختلف بحسب مدى توافر البيانات عند إصلاح نظام المنسقين المقيمين في عام 2019 أو عقبه. ومن المقرر أن يتم بحلول عام 2026 الإبلاغ عن النتائج المستهدفة قياساً إلى النتائج المسجلة حتى عام 2025، وذلك تمثيلاً مع الدورة الحالية للاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

والولايات الموكلة إلى نظام المنسقين المقيمين حدّتها الجمعية العامة في قرارها 279/72 (2018) بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وفي قرارها 233/75 (2020) و 226/79 (2024) بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وفي قرارها 4/76 (2021) بشأن استعراض أداء نظام المنسقين المقيمين المعاد تشييطه، وحدّدها أيضاً المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراراته ومقرراته الصادرة منذ عام 2019 عقب الجزء السنوي المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. وبمقتضى تلك الولايات، يسعى المنسقون المقيمون، باعتبارهم المسؤولين الأعلى رتبةً من بين ممثلي منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والمُكَلَّفِين بقيادة أفرقة الأمم المتحدة القطرية (الفقرة 9 من قرار الجمعية العامة 279/72)، إلى التأكيد من أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تعمل معاً بمزيد الفعالية والكفاءة والشفافية من أجل دعم الجهود الوطنية الرامية إلى النهوض بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وبلوغ أهداف التنمية المستدامة. ويتألف نظامُ المنسقين المقيمين من المنسقين المقيمين ومكاتبهم على المستوى القطري ومن مكتب التنسيق الإنمائي في المقر وعلى المستويات الإقليمية.

والتنسيقُ القائم على الاستقلالية والنزاهة والتّمكين (الفقرة 8 من قرار الجمعية العامة 279/72) والقيادة التي يوفرها نظامُ المنسقين المقيمين يساعدان منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على أن تعاون بنجاحة وفعالية على المستوى القطري من أجل التوصل إلى سياسات وحلول تمويلية متكاملة مصمّمة خصيصاً لدعم الحكومات المضيفة. ولهذا الغرض، ينطوي إطار النتائج الخاص بنظام المنسقين المقيمين على بُعدين متميزين. البعد الأول يتعلّق بالبيئة التمكينية التي تُهيئها الاستثمارات في نظام المنسقين المقيمين من أجل إقامة هياكل وعمليات قوية، تشمل ما يلي: مطابقة القدرات ومجموعات المهارات مع الأوضاع الخاصة بكل بلد؛ وتوفير التوجيه السياساتي من أجل وضع استجابات أكثر اتساقاً في مجالي السياسات والبرمجة عبر التحليلات القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة؛ وتعزيز المساءلة والشفافية من خلال تقارير الأمم المتحدة عن النتائج القطرية ومنصات المعلومات المشتركة. ويتعلّق البعد الثاني بسير عمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية التي تخطّط وتتجز، وتكون معاً مسؤولة بقدر أكبر أمام الحكومات الوطنية. ومؤشرات هذا الإطار تنطوي على قياساتٍ للنتائج التي يُحقّقها المنسقون المقيمون ومكاتب المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية على حد سواء. وفي نهاية المطاف، تُقاس النتائج بمدى رضا الحكومات عن الخدمات التي تحصل عليها. وبذلك، تقيس المؤشرات مزيجاً من النتائج الموضوعية والنتائج القائمة على التصورات.

والمؤشرات المُدرجة في هذا الإطار مستمدةً من مصادر البيانات القائمة، بما فيها نظام إدارة المعلومات التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ونظام UN-Info، والاستقصاءات التي تُجرىها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لاستطلاع آراء المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية ومقار كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والحكومات الوطنية. وبالنسبة لعام 2025، ومن أجل تعزيز الوضوح والشفافية، يتم عرض النسب المئوية جنباً إلى جنب مع الأرقام المقابلة لها (البسط والمقام)، كلما كان ذلك مناسباً. وتعكس المقامات إما عددَ المسْتَطَلعين الذين أجابوا على سؤال معين أو عددَ الأشخاص الذين ينطبق عليهم السؤال، وهي بذلك أرقام متفاوتة.

وفيما يلي معدلات الاستجابة ضمن مصادر البيانات تلك:

- استقصاء آراء المنسقين المقيمين: نسبة 93 في المائة (129/120) في عام 2025، مقارنة بنسبة 100 في المائة في كل من عامي 2024 و 2023 وبنسبة 95 في المائة في عام 2022
- استقصاء آراء الحكومات المضيفة: نسبة 68 في المائة (162/110) في عام 2025، مقارنة بنسبة 75 في المائة في عام 2024، وبنسبة 73 في المائة في عام 2023، وبنسبة 66 في المائة في عام 2022
- استقصاء آراء مقار كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية: نسبة 65 في المائة (43/28) في عام 2025، مقارنة بنسبة 78 في المائة في عام 2024، وبنسبة 75 في المائة في عام 2023، وبنسبة 81 في المائة في عام 2022
- استقصاء آراء أفرقة الأمم المتحدة القطرية: نسبة 37 في المائة (2 165/810) في عام 2025، مقارنة بنسبة 62 في المائة في عام 2024، وبنسبة 44 في المائة في عام 2023، وبنسبة 38 في المائة في عام 2022
- استقصاء نظام UN-Info ونظام إدارة المعلومات التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة: 100 في المائة (132/132) من مكاتب المنسقين المقيمين في الأعوام 2025 و 2024 و 2023 و 2022

الهدف 1

قيادة نظام المُنسقين المُقيمين

النتيجة 1-1

تعزيز قيادة نظام المُنسقين المُقيمين⁽¹⁾ على المستويات القطري والإقليمي والعالمي يُحقق فعالية الدعم الذي تقدّمه الأمم المتحدة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة و خطة عام 2030

الناتج المؤسسي	المؤشر	خط الأساس	النتيجة المستهدفة لعام 2025	نتائج عام 2022	نتائج عام 2023	نتائج عام 2024	نتائج عام 2025	المصدر
1-1-1 وجود منسقين مقيمين ⁽²⁾ يتسمون بالتنوع والفعالية ولديهم مواصفات ومجموعات مهارات مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات البلدان	النسبة المئوية للمُنسقين المقيمين: • من البلدان المستفيدة من البرامج • من العنصر النسائي	%46 (2019)	%58	%49	%55	%58	%59 (70/118) ⁽³⁾	مكتب التنسيق الإنمائي
		%50 (2019)	%50	%50	%50	%53	%53 (62/118)	مكتب التنسيق الإنمائي
	النسبة المئوية للمُنسقين المقيمين المؤقتين	%18 (2019)	%10	%11	%18	%8	%8 (11/130)	مكتب التنسيق الإنمائي
	النسبة المئوية للحكومات المضيفة التي توافق على أن المنسق المقيم لديه المواصفات ومجموعات المهارات المناسبة لدعم التنمية في بلدانها (توافق بشدة وتوافق)	%78 (2019)	%95	%90	%91	%88	%84 (89/106)	استقصاء آراء الحكومات الوطنية
	النسبة المئوية للحكومات المضيفة التي تقيّد بأن المنسق المقيم يقود بفعالية الدعم الاستراتيجي الذي يقدمه فريق الأمم المتحدة القطري للخطط والأولويات الوطنية (توافق بشدة وتوافق) في البلدان المنتمة إلى الشرائح التالية: • أقل البلدان نمواً • البلدان النامية غير الساحلية • الدول الجزرية الصغيرة النامية • البلدان المتوسطة الدخل	%86 (2019)	%90	%93 ⁽⁴⁾	%92	%89	%89 (25/28)	استقصاء آراء الحكومات الوطنية
		%77 (2019)	%90	%88	%93	%85	%85 (22/26)	استقصاء آراء الحكومات الوطنية
		%70 (2019)	%90	%86	%82	%81	%89 (25/28)	استقصاء آراء الحكومات الوطنية
		%80 (2019)	%90	%92 ⁽⁴⁾	%92	%88	%88 (66/75)	استقصاء آراء الحكومات الوطنية
1-1-2 تمتع مكتب المنسق المقيم ⁽²⁾ بقدرات فعالة تدعم جهود منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وأثرها في البلد	النسبة المئوية لمكاتب المُنسقين المُقيمين التي لديها ملاك كامل من الموظفين المزدوين بالقدرات الفنية الأساسية	%77 (2021)	%90	%70	%50	%33	%64 (85/132)	مكتب التنسيق الإنمائي
	النسبة المئوية لمكاتب المُنسقين المُقيمين التي تعتبر نوعية الدعم المقدم بشأن شبكات تبادل المعارف، التي تقودها مكاتب التنسيق الإنمائي، "جيدة"	%49 (2020)	%75	%63	%79	%80	%80 (105/132)	نظام إدارة المعلومات التابع لنظام UN-info

الناتج المؤسسي	المؤشر	خط الأساس	النتيجة المستهدفة لعام 2025	نتائج عام 2022	نتائج عام 2023	نتائج عام 2024	نتائج عام 2025	المصدر
النسبة المئوية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية التي تعتبر الدعم المقدم من مكاتب المُنَسِّقين المُقيمين بأنه "فعال جدا" أو "فعال إلى حد ما" في كل من المجالات التالية:	<ul style="list-style-type: none"> التخطيط الاستراتيجي التحليلات والسياسات الاقتصادية الإبلاغ عن البيانات والنتائج الاتصالات والدعوة الشراكات وتعبئة الموارد 		90% (2021)	90%	90%	94%	88% (711/808)	استقصاء آراء أفرقة الأمم المتحدة القطرية
			66% (2021)	62%	79%	84%	81% (649/805)	
			84% (2021)	86%	84%	88%	83% (668/803)	
			87% (2021)	87%	89%	88%	81% (649/805)	
			71% (2021)	77%	71%	74%	59% (478/806)	
النسبة المئوية للحكومات المضيفة التي توافق على أن المنسق المقيم يبدي قدرا معززا أو متزايدا من الحياد تجاه كيانات الأمم المتحدة (إلى حد معتدل وبعيد)، مقارنةً بالفترة السابقة للإصلاح	59% (2019)	90%	80%	84%	89%	92% (97/105)	استقصاء آراء الحكومات الوطنية	
تقييم أداء المُنَسِّقين المُقيمين من قبل أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية (على مقياس من 1 إلى 7) ^(أ)	5,8 (2020)	6	5,9	6	6,02	5,99	مكتب التنسيق الإنمائي	
1-1-3 تنفيذ إطار الإدارة والمساءلة	النسبة المئوية لمن يفيد من المُنَسِّقين المُقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية بأن تنفيذ إطار الإدارة والمساءلة قد تحسن في العام السابق (يوافقون بشدة ووافقون)	<ul style="list-style-type: none"> المنسقون المقيمون أفرقة الأمم المتحدة القطرية 	84% (2021)	84%	75%	78%	78% (93/119)	استقصاء آراء المُنَسِّقين المُقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية
87% (2021)	80%		51% ^(ب)	56% ^(ب)	82% (644/789)			
1-1-4 تقديم مكتب التنسيق الإنمائي ^(ج) خدمات دعم فعالة إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية	النسبة المئوية للكيانات الأعضاء في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي تقيد بأن مكتب التنسيق الإنمائي يدعم بفعالية عمل الكيان مع المجموعة (توافق بشدة أو توافق)	<ul style="list-style-type: none"> النسبة المئوية للكيانات الأعضاء ذات الصلة في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي تبلغ بأنها تنجز القائمة المرجعية للإصلاح وتطلع مجلس إدارتها عليها سنويا 	86% (2021)	100%	90%	94%	82% (23/28)	استقصاء آراء مقار كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية
غير متاح (حديث)	100%		56%	62%	68% (19/28) ^(د)			

(أ) انظر: <https://unsdg.un.org/2030-agenda/resident-coordinator-leadership>.

(ب) انظر : <https://un-dco.org/resident-coordinators-their-offices>.

(ج) المقام لا يشمل المنسقين المقيمين المؤقتين.

(د) البيانات التاريخية المستقاة في المنشورات السابقة تم تنقيحها لتعكس تحديث عملية تصديق ومواءمة مجموعة البيانات الأساسية.

(هـ) استناداً إلى القيم والسمات والمعارف والكفاءات المرتبطة بالموصفات القيادية للمنسقين المقيمين بما في ذلك قيادة التغيير، وتيسير العمل الجماعي، وتحليل وتحديد مسارات التأثير في البيئات المعقدة، وبناء الثقة، وتشجيع الابتكار، وتحقيق النتائج، علماً بأن درجة التقييم 1 تعني "الإطار لا يُنفذ إطلاقاً تقريباً" ودرجة التقييم 7 تعني "الإطار يُنفذ دائماً" (انظر: الأمم المتحدة، مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، "المواصفات القيادية الواجب توافرها في المنسقين المقيمين"، كانون الثاني/يناير 2023).

(و) اختار ما مجموعه 39 في المائة من أفرقة الأمم المتحدة القطرية المستطلعة الرد القائل بأنه "من السابق لأوانه معرفة ذلك" في عام 2023 واختاره 37 في المائة في عام 2024.

(ز) انظر : <https://un-dco.org/dco-global-level>.

(ح) استناداً إلى السؤال الذي طرحته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على الكيانات الأعضاء في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وهو: "هل أبلغ كياناتكم في العام الماضي بوجود قائمة مرجعية لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؟".

النتيجة 2-1

نظام المنسقين المقيمين يعزز ثقافة المساواة والشفافية تجاه البلدان والدول الأعضاء فيما يتعلق بالنتائج الإنمائية

النتائج المؤسسية	المؤشر	خط الأساس	لعام 2025	النتيجة المستهدفة	نتائج عام 2022	نتائج عام 2023	نتائج عام 2024	نتائج عام 2025	المصدر
1-2-1 تحقيق نتائج على نطاق المنظومة تتسم بالوضوح والشفافية	النسبة المئوية لخطط العمل المشتركة ^(أ) التابعة لإطار التعاون التي تظهر في نظام UN-Info المنشور على بوابة البيانات الخاصة بمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة	66% (2021)	90%	81%	82%	92%	95%	118/124	نظام UN-Info
النسبة المئوية لتقارير ^(ب) الأمم المتحدة السنوية الصادرة عن النتائج القطرية	64% (2019)	100%	100%	100%	100%	100%	100%	130/130	نظام إدارة المعلومات التابع لنظام UN-Info
النسبة المئوية للكيانات الأعضاء في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي تشترط إدراج برامجها القطرية ضمن خطط العمل المشتركة لإطار التعاون (في نظام UN-Info)	55% (2021)	55%	90%	68%	70%	63%	63%	15/24	استقصاء آراء مقار كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية
2-2-1 فعالية الأنشطة المشتركة في مجالي الدعوة والاتصالات	النسبة المئوية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية التي تنفذ استراتيجيات اتصالات تتماشى مع إطار التعاون	81% (2019)	85%	91%	89%	95%	91%	116/123	نظام إدارة المعلومات التابع لنظام UN-Info

(أ) انظر : <https://unsdg.un.org/2030-agenda/cooperation-framework>.

(ب) انظر : <https://unsdg.un.org/2030-agenda/cooperation-framework>.

(ج) استنادًا إلى السؤال الذي طرحته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على الكيانات الأعضاء في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وغيرت صيغته في العام السابق من "هل تشترط مؤسستكم أن إدراج برامجكم القطرية ضمن خطط العمل المشتركة لإطار التعاون (عبر نظام UN-Info)؟" إلى "هل تم إدراج جميع الأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها مؤسستكم على المستوى القطري ضمن خطة العمل المشتركة لإطار التعاون؟" في عام 2025.

الهدف 2

عقد الاجتماعات وإقامة الشراكات لإيجاد حلول سياساتية وتمويلية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة

النتيجة 1-2

قيام نظام المُستقيين المُقيمين بالجمع بين الأصول العالمية والإقليمية والمحلية لإتاحة تنفيذ حلول سياساتية وبرنامجية متكاملة وعالية الجودة من أجل القضاء على الفقر وإيجاد حلول لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

النتائج المؤسسية	المؤشر	خط الأساس	لعام 2025	نتائج عام 2022	نتائج عام 2023	نتائج عام 2024	نتائج عام 2025	المصدر
1-1-2 تعزيز القدرات على إجراء تحليلات عالية الجودة لأهداف التنمية المستدامة وتنفيذ استجابات برنامجية مصممة خصيصا لها	النسبة المئوية للتحليلات القطرية المشتركة ^(أ) التي حُدثت في العام الماضي	80% (2021)	95%	72%	74%	85%	83% (86/104)	مكتب التنسيق الإنمائي
	متوسط عدد الأنواع التالية من كيانات المنظومة الإنمائية الموقعة على أطر التعاون	5,1 (2021)	7	5	5,9	6,1	6,3	نظام إدارة المعلومات التابع لنظام UN-info
	• الكيانات التي ليس لها حضور مادي في البلد	5,1 (2021)	7	5,4	6,1	6,1	6,1	
	• الوكالات المتخصصة	81% (2019)	95%	92%	94%	98%	93% (99/107)	استقصاء آراء الحكومات الوطنية
	النسبة المئوية للحكومات المضيفة التي تقيّد بأن إطار التعاون يتوافق مع الاحتياجات والأولويات الإنمائية لبلدانها (بشكل وثيق جدا وبشكل وثيق)	86% (2019)	90%	87%	87%	89%	82% (88/107)	استقصاء آراء الحكومات الوطنية
	النسبة المئوية للحكومات المضيفة التي ترى أن تشكيلة الأمم المتحدة داخل البلد مصممة على نحو ملائم لتلبية احتياجاتها ومواجهة تحدياتها (توافق بشدة وتوافق)	57% (2021)	67%	56%	64%	69%	60% (79/132)	نظام إدارة المعلومات التابع لنظام UN-info
	النسبة المئوية لأطر التعاون التي تتضمن مبادرات عابرة للحدود	57% (2021)	67%	56%	64%	69%	60% (79/132)	نظام إدارة المعلومات التابع لنظام UN-info

الناتج المؤسسي	المؤشر	خط الأساس	النتيجة المستهدفة لعام 2025	نتائج عام 2022	نتائج عام 2023	نتائج عام 2024	نتائج عام 2025	المصدر	
2-1-2 تعزيز الدعم المقدم على نطاق المنظومة للقضاء على الفقر وعدم ترك أحد خلف الركب	النسبة المئوية للبرامج المشتركة على المستوى القطري ^(ب) في أفرقة الأمم المتحدة القطرية، التي تتناول القطاعات/المواضيع التالية:								
	• الحد من الفقر والخدمات الأساسية ^(ج)		90% (2020)	49%	46%	62%	64% (573/889)		
	• التحويل الاقتصادي وتمويل التنمية ^(د)		16% (2020)	23%	22%	31%	34% (306/889)		
	• المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة		44% (2020)	42%	44%	57%	57% (507/889)		
	• الاستدامة البيئية ^(هـ) والحد من مخاطر الكوارث		17% (2021)	13%	19%	24%	24% (217/889)		
	• عدم ترك أحد خلف الركب ^(و)		17% (2021)	40%	49%	48%	48% (430/889)		
	• حقوق الإنسان ^(ز)		11% (2021)	20%	17%	27%	29% (260/889)		
3-1-2 تحسين الحلول مبتكرة المستندة إلى البيانات	النسبة المئوية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية التي تقدم بيانات قياساً غير متاح إلى مؤشرات مشتركة متفق عليها بشأن مساهمة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في النهوض بأهداف التنمية المستدامة		95%	15%	48%	52%	59% (77/130)	UN-Info نظام	
	النسبة المئوية لمكاتب المُنسّقين المُقيمين التي تقيد بأن استخدام النهج الابتكارية ^(ح) يؤدي إلى تحسين أداء أفرقة الأمم المتحدة القطرية ^(ط)		38% (2020)	60%	42%	37%	44%	47% (62/132)	UN-Info نظام

(أ) انظر: <https://unsdg.un.org/resources/UNCT-key-documents>.

(ب) كل برنامج مشترك يستند إلى إطار تعاون معتمد ويسهم في إحداث تغيير حَفَاز يرتبط بواحد أو أكثر من نتائج إطار التعاون وبالأولويات القطرية وأهداف التنمية المستدامة من خلال نُهج أكثر اتساقاً وشمولاً لعدة قطاعات تشمل كيانين أو أكثر من كيانات الأمم المحددة في فريق الأمم المتحدة القطري، وذلك بغض النظر عما إذا كان لتلك الكيانات حضور مادي أم لا (انظر أيضاً المذكرة التوجيهية على جيل جديد من البرامج المشتركة، مكتب التنسيق الإنمائي، 2022).

(ج) يشمل برامج مشتركة للقضاء على الفقر، والقضاء التام على الجوع، والصحة الجيدة والرفاه، والتعليم الجيد، والمياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي، والعمل اللائق.

(د) يشمل برامج مشتركة لتمويل التنمية، ودعم السياسات الاقتصادية، والصناعة، والابتكار والبنى التحتية، والمدن المستدامة، والاستهلاك والإنتاج المسؤولين.

(هـ) يشمل برامج مشتركة لتوفير الطاقة النظيفة بأسعار معقولة، والعمل المناخي، والحياة تحت الماء، والحياة في البر.

(و) يشمل برامج مشتركة لإشراك الشباب، وإدماج ذوي الإعاقة، والشعوب الأصلية وغير هؤلاء ممن يعيشون في أوضاع هشّة.

(ز) تمشياً مع أحكام الفقرة 28 من منطوق قرار الجمعية العامة 233/75.

(ح) النهج الابتكارية تمتد لتشمل التحولات السلوكية والحلول التكنولوجية. والمقاييس المتاحة حالياً بشأن هذه النهج تشمل الذكاء الاصطناعي، وتعلّم الآلة، وعلم السلوك، والبيانات الضخمة، وحشد المصادر، ودراسات المستقبل والتحليل الاستراتيجي، والأخذ بعناصر اللعب، وآليات تقديم التعليقات باستخدام الأجهزة المحمولة، وتحليل المحافظ الاستثمارية، والرصد الآني.

(ط) يحدّد بزيادة الفعالية و/أو الكفاءة و/أو الفائدة للمستفيدين.

النتيجة 2-2

نظام المُنسقين المُقيمين يعزز الشراكات الاستراتيجية الرامية إلى إتاحة دعم متكامل لتوفير تمويل مستدام وقابل للتنبؤ به لإطار التعاون وتمويل أهداف التنمية المستدامة

النتاج المؤسسي	المؤشر	خط الأساس	النتيجة المستهدفة لعام 2025	نتائج عام 2022	نتائج عام 2023	نتائج عام 2024	نتائج عام 2025	المصدر
1-2-2 تعزيز الشراكات من أجل تنفيذ وتمويل أهداف التنمية المستدامة على جميع المستويات	النسبة المئوية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية التي تضم أعضاء/مراقبين من المؤسسات المالية الدولية:	• البنك الدولي • صندوق النقد الدولي	44% (2021)	45%	71%	71%	74% (98/132)	نظام إدارة المعلومات التابع لنظام UN-info
	النسبة المئوية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية التي أقامت شراكة رسمية ^(أ) مع القطاع الخاص		65% (2021)	60%	36% ^(ب)	37%	43% (57/132)	نظام إدارة المعلومات التابع لنظام UN-info
2-2-2 تعزيز القدرات الوطنية على تمويل أهداف التنمية المستدامة	النسبة المئوية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية التي قدمت الدعم إلى الحكومات التي طلبت إعداد وتنفيذ استراتيجية وطنية لتمويل أهداف التنمية المستدامة		79% (2021)	95%	97% ^(ج)	97%	99% (69/70)	نظام إدارة المعلومات التابع لنظام UN-info
	النسبة المئوية لأطر التعاون التي وُضعت في العام الماضي وتضمنت إطارا تمويليا متعدد السنوات		18% (2020)	90%	32%	22%	41% (12/29)	نظام إدارة المعلومات التابع لنظام UN-info
3-2-2 زيادة مبادرات التمويل الجماعي للدعم المتكامل الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى البلدان	النسبة المئوية لفرق الأمم المتحدة القطرية التي لديها استراتيجية مشتركة للتمويل/تعبئة الموارد		28% (2021)	50%	31%	61%	65% (84/130)	نظام إدارة المعلومات التابع لنظام UN-info
	النسبة المئوية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية التي نجحت، تحت قيادة المنسق المقيم، في تعبئة الموارد من صناديق التمويل الجماعي العالمية		85% (2021)	90%	82%	82% ^(د)	70% (91/130)	نظام إدارة المعلومات التابع لنظام UN-info

(أ) تُحدّد بمذكرة تفاهم أو اتفاقات مماثلة.

(ب) في عام 2023، طُلب لأول مرة من المستطلعين ألا يردوا بالإيجاب إلا إذا كانت الشراكة قد حُدّدت رسميا بموجب مذكرة تفاهم أو اتفاق مماثل. وبإدراج أفرقة الأمم المتحدة القطرية التي دخلت في شراكات رسمية وغير رسمية مع القطاع الخاص، يرتفع الرقم إلى 88 في المائة.

(ج) افتراض يستند إلى بيانات عام 2022.

النتيجة 2-3

تعزيز نظام المُنسقين المُقيمين لتعاون الأمم المتحدة الشامل لجميع الركائز بهدف تعزيز التكامل والأثر البرنامجيين من أجل تعزيز الوقاية ووضع حلول مستدامة من أجل تنفيذ خطة عام 2030

النتائج المؤسسية	المؤشر	خط الأساس	النتيجة المستهدفة لعام				المصدر
			نتائج عام 2022	نتائج عام 2023	نتائج عام 2024	نتائج عام 2025	
2-3-1 تعزيز أوجه التآزر على نطاق التدخلات في مجالات التنمية والعمل الإنساني وبناء السلام	النسبة المئوية للحكومات المضيفة (حيث يوجد منسق يؤدي أدوارا متعددة) التي توافق على أن المنسق المقيم قد أبدى قدرة معززة على أن يكون بمثابة نقطة دخول تسهل الحصول على ما تعرضه الأمم المتحدة من دعم/ما لديها من خبرات على نطاق المنظومة (توافق بشدة وتوافق)	62% (2019)	82%	82%	95%	86% (12/14) استقصاء آراء الحكومات الوطنية	
2-3-2 النسبة المئوية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية العاملة في بيئات لديها هيكل مشترك/آلية مشتركة بين البعثة والفريق القطري	النسبة المئوية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية العاملة في بيئات لديها هيكل مشترك/آلية مشتركة بين البعثة والفريق القطري	56% (2021)	84%	87%	87%	100% (15/15) نظام إدارة المعلومات التابع لنظام UN-info	
النسبة المئوية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية التي تضطلع بالأنشطة التالية مع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، حسب الاقتضاء:	التحليل المشترك للاحتياجات	56% (2020)	61%	63%	63%	55% (17/31) نظام إدارة المعلومات التابع لنظام UN-info	
التخطيط التكميلي والمشارك	التخطيط التكميلي والمشارك	26% (2021)	40%	60%	45%	58% (18/31)	

النتيجة 2-4

نظام المُنسقين المُقيمين يولد الثقة لدى جميع الجهات المعنية بالتنمية ويؤدي إلى إدماجها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

النتائج المؤسسية	المؤشر	خط الأساس	النتيجة المستهدفة لعام				المصدر
			نتائج عام 2022	نتائج عام 2023	نتائج عام 2024	نتائج عام 2025	
2-4-1 حوارات مشتركة مع الحكومات لتحديد الأولويات والتأكد من فعالية الاستجابة التي تضطلع بها الأمم المتحدة	النسبة المئوية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية التي لديها لجنة توجيهية مشتركة بين الجهات الوطنية والأمم المتحدة، تكون قد اجتمعت مرة واحدة على الأقل في الاثني عشر شهرا الماضية التي تضطلع بها الأمم المتحدة	64% (2020)	82%	82%	81%	79% (88/112) نظام إدارة المعلومات التابع لنظام UN-info	

الناتج المؤسسي	المؤشر	خط الأساس	النتيجة المستهدفة لعام 2025	نتائج عام 2022	نتائج عام 2023	نتائج عام 2024	نتائج عام 2025	المصدر
2-4-2 مشاورات شاملة وحلقات لاستقاء التعقيبات مع الجهات الأخرى الشريكة في التنمية	النسبة المئوية لأطر التعاون في العام الماضي التي أُعدت بالتشاور مع الجهات التالية: • البرلمانين • المجتمع المدني • القطاع الخاص • الجامعات/الأوساط الأكاديمية • الجهات الشريكة في التنمية (الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف) • النساء والفتيات • الشباب • الأشخاص ذوو الإعاقة • الشعوب الأصلية		%53 (2020)	%22	%29	%33	%34 (10/29)	نظام إدارة المعلومات التابع لنظام UN-info
			%87 (2020)	%89	%90	%91	%97 (28/29)	
			%77 (2020)	%68	%63	%70	%83 (24/29)	
			%63 (2020)	%51	%46	%17	%79 (23/20)	
			%67 (2020)	%89	%86	%87	%90 (26/29)	
			%29 (2021)	%70	%44	%46	%83 (24/29)	
			%46 (2021)	%70	%70	%74	%90 (26/29)	
			%18 (2021)	%54	%55	%60	%93 (27)	
			%14 (2021)	%19	%19	%20	%24 (7)	

الهدف 3

إدارة نظام المُنسقين المُقيمين

النتيجة 1-3

نظام المُنسقين المُقيمين يكفل المساءلة والشفافية فيما يتعلق بالموارد من خلال الإدارة والرقابة الحصيفتين

الناتج المؤسسي	المؤشر	خط الأساس	النتيجة المستهدفة لعام 2025	نتائج عام 2022	نتائج عام 2023	نتائج عام 2024	نتائج عام 2025	المصدر
1-1-3 تعزيز تعبئة الموارد لتوفير قاعدة تمويل مستدامة	مجموع التمويل الذي يُعبأ لنظام المُنسقين المُقيمين (سنويا)	223 مليون دولار (سنويا) (2019)	281 مليون دولار (سنويا)	196 مليون دولار	227,7 مليون دولار	202,1 مليون دولار	236,1 مليون دولار (يشمل سلطة الالتزام)	مكتب التنسيق الإنمائي
	• التبرعات							
	• ضريبة بنسبة 1 في المائة							

الناتج المؤسسي	المؤشر	خط الأساس	النتيجة المستهدفة				المصدر
			نتائج عام 2025	نتائج عام 2022	نتائج عام 2023	نتائج عام 2024	
• تقاسم التكاليف على نطاق مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة							
عدد الدول الأعضاء المساهمة في الصندوق الاستثماري للأغراض الخاصة (سنويا)	34 (2019)		55	27	29	26	مكتب التنسيق الإنمائي
عدد الدول الأعضاء الملزمة بمساهمات متعددة السنوات في الصندوق الاستثماري للأغراض الخاصة	10 (2019)		30	9	9	10	مكتب التنسيق الإنمائي
النسبة المئوية لمعدل الاستخدام السنوي للصندوق الاستثماري للأغراض الخاصة	78 % (2019)		90 %	80 %	74 %	76 %	مكتب التنسيق الإنمائي 281,8/247,3) %88 (مليون دولار)
رصيد الاحتياطي النقدي في نهاية السنة الخاصة ^(أ) إزاء نظام المنسقين المقيمين	15 % من احتياطي الميزانية (2021)		15 % من احتياطي الميزانية (2021)	0 %	0 %	0 %	مكتب التنسيق الإنمائي
النسبة المئوية لتوصيات مراجعة الحسابات والتقييم الموجهة إلى مكتب التنسيق الإنمائي والمنفذة بحلول الموعد المحدد لها في تخطيط وحوكمة الإدارة	32 % (2021)		70 %	43 %	55 %	80 %	مكتب التنسيق الإنمائي (99/120) %83

(أ) انظر : <https://unsdg.un.org/SPTF>.

النتيجة 3-2

عمليات نظام المنسقين المقيمين تحتفظ بمرونتها وصلاحياتها لتحقيق الغرض المنشود

الناتج المؤسسي	المؤشر	خط الأساس	النتيجة المستهدفة				المصدر
			نتائج عام 2025	نتائج عام 2022	نتائج عام 2023	نتائج عام 2024	
1-2-3 تقديم خدمات عالية الجودة إلى المنسقين المقيمين ومكاتب المنسقين المقيمين	النسبة المئوية لمكاتب المنسقين المقيمين التي تعتبر الدعم الذي تقدمه يوميا الأفرقة الإقليمية التابعة لمكتب التنسيق الإنمائي إلى المنسقين المقيمين/عمليات مكاتب المنسقين المقيمين "جيداً" أو "مناسباً"	92 % (2021)	95 %	92 %	95 %	95 %	نظام إدارة المعلومات التابع لنظام UN-info
النسبة المئوية لمكاتب المنسقين المقيمين التي تعتبر الدعم الإداري/التشغيلي الذي يقدمه فريق مكتب التنسيق الإنمائي الكائن في نيويورك "جيداً" أو "مناسباً"	80 % (2021)		95 %	86 %	95 %	94 %	نظام إدارة المعلومات التابع لنظام UN-info

الناتج المؤسسي	المؤشر	النتيجة المستهدفة					خط الأساس
		نتائج عام 2025	نتائج عام 2024	نتائج عام 2023	نتائج عام 2022	نتائج عام 2025	
2-2-3 الإدارة الفعالة للموارد البشرية بما يلبي احتياجات نظام المنسقين المقيمين	النسبة المئوية لعمليات الاستقدام المنتظمة المنجزة ضمن الإطار الزمني المستهدف (120 يوما)	50% (85/169)	66%	52%	62%	95%	70% (2021)
3-2-3 تعزيز البيئة المواتية لنظام المنسقين المقيمين	عدد اتفاقات البلد المضيف المعمول بها لمكاتب المنسقين المقيمين ولمكتب التنسيق الإنمائي	124	117	115	104	138	90 (2021)
	عدد مكاتب المنسقين المقيمين التي تحتفظ بخطة محدثة لاستمرارية تصريف الأعمال	131	131	131	131	131	130 (2020)

النتيجة 3-3

النهج المشتركة للأمم المتحدة يتم تيسيرها من أجل تعزيز مرونة عمليات تصريف الأعمال وتحقيق أوجه الكفاءة على نطاق منظومة الأمم المتحدة

الناتج المؤسسي	المؤشر	النتيجة المستهدفة					خط الأساس
		نتائج عام 2025	نتائج عام 2024	نتائج عام 2023	نتائج عام 2022	نتائج عام 2025	
1-3-3 وفورات في الموارد من خلال أوجه كفاءة على نطاق المنظومة	أوجه الكفاءة في التكاليف التي انبثقت عن مبادرات الإصلاح المنفذة على نطاق المنظومة وفي كل كيان على حدة (المجموع)	981 مليون دولار	596 مليون دولار	553 مليون دولار	405 ملايين دولار	310 ملايين دولار	90 مليون دولار
2-3-3 تنفيذ ورصد استراتيجيات تسيير الأعمال	النسبة المئوية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية التي تقوم سنويا برصد وتحديث استراتيجيات تسيير الأعمال	99% (131/132)	98%	97%	95%	100%	60% (2020)
3-3-3 دمج مهام مكاتب الدعم الإداري ضمن مكاتب الدعم الإداري المشتركة على المستوى القطري	عدد مكاتب الدعم الإداري المشتركة التي صُممت واعتمدت بعد الإصلاح	4	4	1	0	50	0 (2019)
4-3-3 الفعالية والكفاءة في دمج أماكن العمل ضمن أماكن عمل مشتركة	النسبة المئوية لجميع مباني الأمم المتحدة التي هي أماكن عمل مشتركة	33%	32%	31%	30%	50%	19% (2019)

النتيجة 3-4

نظام المنسقين المقيمين يكفل التنفيذ الفعال لاستراتيجيات وخطط عمل الإدارة على نطاق الأمانة العامة للأمم المتحدة

النتائج المؤسسية	المؤشر	خط الأساس	النتيجة المستهدفة لعام 2025	نتائج عام 2022	نتائج عام 2023	نتائج عام 2024	نتائج عام 2025	المصدر
3-4-1 الوفاء بما التزم به نظام المنسقين المقيمين من تحقيق التكافؤ بين الجنسين وتمكين المرأة وإتاحة الفرص لها	النسبة المئوية لمؤشرات خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ^(أ) ، التي يحقق مكتب التنسيق الإنمائي أهدافها أو يتجاوزها	%60 (2020)	%95	%94	%88	%90	%89 (16/18)	مكتب التنسيق الإنمائي
3-4-2 الرصد والإبلاغ الفعالين فيما يتعلق بسياسة الأمين العام بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما	النسبة المئوية للمنسقين المقيمين الذين يقدمون رسائل/شهادات إدارية في نهاية السنة عن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ويُبلغون عن ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين	%80 (2021)	%100	%85	%90	%90	%100	مكتب التنسيق الإنمائي
3-4-3 تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة ^(ب)	النسبة المئوية من مؤشرات إطار مساءلة الكيانات عن استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، التي يحقق فيها مكتب التنسيق الإنمائي الأهداف المحددة أو يتجاوزها	%58 (2021)	%90	%67	%75	%72	%92	مكتب التنسيق الإنمائي

(أ) انظر: https://unsceb.org/sites/default/files/2021-01/SWAP_0.pdf.(ب) انظر: www.un.org/en/content/disabilitystrategy.